

كتاب قوانين الذواوين تأليف القاضي صاحب

الوزير الاسعد الخطير شرف الدين أبي

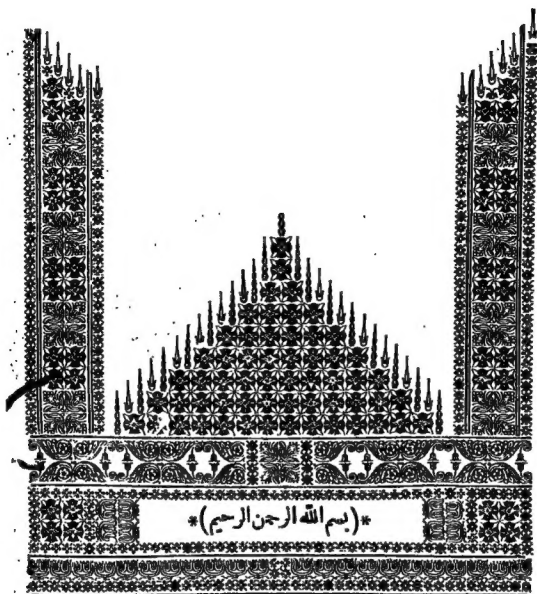
المكارم بن أبي سعيد ابن ماضي

تعمده الله برحمته وأسكنه

فسيح جناته بجاه سيدنا

محمد خير ربه

آمين



الحمد لله على ما حصل شكرًا * وحصن ذكرًا * واجرى أجرا * وجعل في الاشارة
 ذخرا * والصلاة والسلام على سيدنا محمد أكرم الرسل عليه * والهادي الى
 أفضل السبل اليه * وعلى آله وأصحابه الذين نصر الدين * وكانوا القمع
 المعتدين نعم المعتدين

(أما بعد) فحكم من تعلق بخدمة هذه الدولة * العالمة * الحالية * الطاهرة
 الظاهرة * الملكية العززية * السلطانية * أدام الله أيامها * وأعلى أعلامها *
 أن يبذل جهده في خدمتها * وينفق ما عنده في شكر نعمتها * ويعمل فكرته
 فيما يحضّر بتعبير أعمالها * ويستخدم قريحته فيما يقضي الى تقيير أموالها *
 ويؤثر في ذلك ما يؤثر عن مثله * ويغرب به عما يرب عن الحسن بجميل فعله *
 فيكون قد خدمها في حال الحياة ببشارة التوقيف * وبعد الوفاة ببشارة عليه

من وجوه مصالحها بالتصنيف * وما يحى شخص من أثبت ما يعلمه * وما اخل
 بالمحمدية من ناب عنه فيها قله * ولذلك ألفت هذا الكتاب في قوانين الدواوين
 وجعلته وافيا بجمود الطالب * متكفلا بلوغ الغرض للستكيب والكتاب *
 وجادته مهايب الاقلام بصوب الكلام * فأقبل روضه الناضر * انسان
 الناظر * واطردت فيه جداول الفضائل * فأقم لها غاظر المناظر
 المناضل * وانتظم عقود عقول الرجال فاضاها العذر الى التمثل بقول حبيب
 الشاعر

يقول من يقرع اسماعه * كترك الاول للآخر

وبالمجمله فحسب كافة الكتاب من هذا الكتاب انه من أجل درجات فجايتهم
 وأنفس عادات سعادتهم * فليتمسكوا بهاد آداب * وليدخلوا اليها بالوقوف

على متفرق أبوابه * وهي

(الباب الاول) في فضل الكتابة والكتاب

(الباب الثاني) فيما يجب على الكتاب ولهم والاشارة الى ما يكمل به في المخدم

تأديهم

(الباب الثالث) في أسماء المستخدمين من جملة الاقلام ومن هو في معناهم

وما يلزم كلامهم

(الباب الرابع) في ذكر ما استقر من المعاملات السلطانية * والمجاهات الديوانية

والمحدث على كل معاملة منها فيما يتعلق بها ويتمسك بسببها

(الباب الخامس) في ذكر السنة الشمسية والقمرية وما يخرط في سلكهما من

الشهور وما يجري في كل شهر منها الى ما يرتبط بذلك ويتصل ويأخذ بعضه

برقاب بعض فلا يكاد يتفصل

(الباب السادس) في أحكام أراضي مصر وتفاوت قيمها واختلاف قطعها

وتباين قضايأ أحوالها وما اصطح عليه من اسمائها

(الباب السابع) في ذكر بعض خلجها وجسورها والفرق بين الجسور

السلطانية والبلدية

(الباب الثامن) في المساحة وأحكامها والمتفق عليه الآن منها وإقامة الدليل

على فساد المصطلح عليه منها وذكر الطريق الى علم التحقيق

(الباب التاسع) فيما اُصطلح عليه من بدل الغلات وما اعتبر من عدة أصناف
 يجب الاطلاع عليها وضرائب ينفع السكّاب بعلمها بل تجب عليهم الاطاعة بها
 (الباب العاشر) في ان الاحكام الدوائية توافق الاحكام الشرعية من وجه
 وتخالفها من وجه وان السكّاب المتخرج بقدر على ان يمشى في أكثرها على
 سنن الشرع الشريف ومماثل تتعلق بذلك وغيره * وهذا السكّاب لم أتعبه
 ما قصرته عليه ولم أجريه شيئا مما لم اجزأه خشية من أن يكون الخاط في حدة
 شوطه فيعترضه ما يعثره ونخيفة من أن يتقطع سباق ما يحتاج اليه با اتصال مالا
 يحتاج اليه فيجربى أمر المستفيد على المالا يؤثر بل جردته من علائق العوائق
 فأمكن حفظه وخلصته من شوائب الشوائب فتميز لفظه الذي لا يحل لفظه
 والضراعة الى الله تعالى ذكره ان ينفع به من وقف عليه فربما فرجا ويهجم به
 على علاءه كرا يهدمه بايادون المرتضى رتبوا يحرك به في هذه الصناعة همة
 انبعاث باتعاش و يظهر الطالب منه بمعادن معادومعاش

(الباب الاول في فضل الكتابة والسكّاب) *

قال الله العظيم في كتابه الكريم الذي علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم وقال عز وجل
 ولا يضار كاتب ولا شهيد وقال تعالى ولم تجحدوا كتابا فمران مقبوضة وقال
 سبحانه اتوني بكتاب من قبل هذا أو انازة من علم وقال كتب ربكم على نفسه
 الرحمة وقال تعالى قال الذي عنده علم من الكتاب وقال تعالى وان كان
 مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين وقال تعالى واخذ أحصاهم
 وعدهم عدا وقال تعالى وكل شيء أحصيناه في امام مبين أى كتاب وقال
 سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أول ما خلق الله عز وجل القلم ففرى بما
 هو كائن الى يوم القيامة وعنه عليه السلام قال قيدا العلم بالكتابة وقال
 صلى الله عليه وسلم من نوقش الحساب عذب وفي الحديث عن أبي هريرة رضى
 الله عنه ان الله تعالى لما خلق الخلق كتب كتابا فيه ان رجى سميت عذابي
 (ومن فضل الكتابة) ان جماعة من الانبياء عليهم السلام كانوا يكتبون
 فكان لوطا يكتب لآبراهيم عليه السلام وكان يوسف يكتب للعزير وكان
 يحيى بن زكريا يكتب لعيسى عليه السلام وكان هرون ويوشع يكتبان بين
 يدي موسى عليه السلام (ومن كان يكتب ثمولى الخلافة) على ابن أبي طالب

كرم الله وجهه كان يكتب للنبي صلى الله عليه وسلم وغثمان رضي الله عنه وكان يكتب لابي بكر رضوان الله عليه وعبد الملك بن مروان كان يكتب لمعاوية ومروان بن الحكم كان يكتب لعثمان رضي الله عنه (ومن كان يكتب من العلماء الزهاد) الحسن بن أبي الحسن البصري وهو سيد السابغين كتب للربيع بن زياد ومحمد بن سيرين كتب لانس بن مالك رضي الله عنه بقارس وعامر الشعبي كتب لعبد الله بن مطيع وسعيد بن جبير كتب لعبد الله بن عتبة ثم لابي بردة بن أبي موسى الأشعري وقال سعيد بن العاص من لم يكتب بيمنه فيمنه يسرى وقال معن بن زائدة اذا لم تكتب اليد فهي رجل وبالغ مكحول فقال لادية ليد لا تكتب وقيل الخط الحسن يزيد الحق وضوحا ومن أغرب ما مرني في ذلك ان عبد الله بن طاهر وقع على رقعة معتذرا اليه بخط غير حسن قد اردنا قول ~~مكرك~~ فاقطعنا دونه من فيج خطك ولو كنت صادقا في اعتذارك لساعدتك حركة يدك أو ما علمت أن حسن الخط يناضل عن صاحبه بوضوح المحبة ويمكن له ادراك البغية وهذا نحن من عبد الله بن طاهر ومخالطة فقد كان لهذا المعتذر أن يحيب عن هذا التوقيع بما هذا مناه لما علمت ان طريق المعتب لا يسلك وغاية المتحجى لا تدرك فاشتغلت لما دفعت اليه بالفكر في سوء الخط عن أعمال اليد في تحرير الخط ولواني أجندت فيما كتبت به من خطي وأقت الدليل على ما ذكرته من عذري لعل استرسل استرسل المدل وكتب كتاب غير المختفل بأنه الخلل وما قوة جناية في الخطاطبة الا لفضيلة ذنب الى ولا جريان يده في المكتبة الالبيقية جراحة منه على وعند الله تجتمع الخصر ومقام عدله يتصف الظالم من المظلوم

* (الباب الثاني فيما يجب على الكاتب) *

ولهم وإشارة الى ما يكمل به في الخدم تأديهم * يجب ان يكون الكاتب حرا * مسلما * طاقلا * صادقا * أدبيا * فقيها * عايبا بالله تعالى * كافيا فيما يتولاه * أمينيا فيما يستكفاه * حاد الذهن * قوى النفس * حاضر الحس * جيدا لمحدث * محبا للشكر * عاشقا جميل الذكر * طويل الروح * كثير الاحتمال * حلو اللسان * له جراحة يثبت بها الامور على حكم البدية * وفيه توثيق يقف بها فيما

لا يتصرح على حد الروية * ويعامل الناس بالمحق من أقرب طرقه * وأسهل
 وجوهه * ولا يجتث من الرجوع عن الغلط فالبعاء عليه غلطان * وينصح عما
 يشرع فيه من الأقوال والأفعال * ولا يكون حوطته على السير * يايسر من
 حوطته على الكثير * ويكون شديد الانفة * عظيم النزاهة * كريم الانحلاق
 * مأمون العائلة * مؤدب الخدام * لا يقبل هدية * ولا يقبل من أحد على عطية
 * فاما حسن الهيئة * ونفاسة المحبة * فهذا راجع الى ما يعلو من أخلاق
 محسوبة * فان كان من ير يد ظهور نعمة على خدمه * اعتمد من ذلك كلما يبلغ
 فيه غرضه * وان كان ممن يميل الى غير هذا انتهى فيه الى ما يقربه منه والمقصود
 أن يحصل رضاه بكل ما يقدر عليه فيما لا يسخط الله تعالى ذكره من قول ولا
 فعل * وما يجب عليه أن يكون بين يديه أن لا يتدنى بما لا يسئل عنه الا بما
 يخفى فوات الأمر فيه من المهمات المتعلقة به * وان لا يجب عما يسئل عنه غيره
 * وان كان أعلم به منه * وان لا يقع في أحد بغية ولا شجعة ولا يظهر ما بينه
 وبين أحد من صداقة * ولا عداوة * ولا يتعرض لمساخط محسوبة في سر ولا
 علانية * ولا يرد عليه كل ما فعله وهم به * واذا ابتلى بشئ من ذلك يسكت الى أن
 تمكنه المراجعة فراجع بالطف ما يكون * ولا يعتد لنفسه بخدمة ولا حرفة
 ويدل بآه متقرا اليه * فليس في العالم من يقترا اليه * واذا تكرر منه المحذور
 بين يدي السلطان فلا يسل عليه * وان عطس فلا يشتمه * ولا يكثر من الداء
 له في الخلوة * واذا أقبل عليه بوجهه * واختصه بمحدثه * في المهم وغير
 المهم * فيقبل عليه بوجهه وقلبه * ويبالغ في حسن الاصغاء اليه * وحفظ ما سمعه
 منه * ويحفظ سره * ويحذر من نقل شيء يجري في مجلسه * ويحجب المسارة
 في مجلسه بكل حال * وان يكون على حذر من هو على أتم ثقة به * فضلا عن غير
 ذلك * وما يجب ان اجتمع هذه الصفات فيه أن يقبل عليه * وبوجه اليه *
 ويبالغ في اكرامه * وينتهي الى العناية في احترامه * وان يرفع عنه المحاب
 ويوسع عليه في الرزق كل باب * وتقال له العثرة فيما لعله بخطئ فيه باجتهاده *
 ويظهر للناس قبول قوله * والرجوع الى شهادته * ولا يسمع فيه كلام حاسده * ولا
 على ما رتبته فيه حسن حظه * ولا يشغل خاطره بالتصدي لمن يطعن عليه * ولا
 يتعقب فيما لم يرد به الا مصلحة أعترضه فيها سوء الاتفاق * ولا يجوز الى من

يستعين بجهاه * فيصير في الباطن مأموراً له * ولا يهتم بما لا يملكه * فيجعله خوف
النكبة التي لا قبل له فيها عذراً على تحصيل ما يقي به نفسه * فيكون ذلك سبباً
للحيانة * ويتعهد في كل وقت من البر والصلة * واطهار رفع التزلة * بما يجعله
على ثقة من حسن النية فيه * وعلى يدته من جميل الرأي له * وملاك الأمر في
جميع ما شرح مما يجب لهم وعليهم * أن يجزى المحسن بإحسانه * فيكون على
أمل من الثواب * ويقابل المنيء بأساءته فيكون على حذر من العقاب *

(الباب الثالث)

في أسماء المستخدمين من جملة الأقسام * وعن هو في معنائهم * وما يلزم كلاً
منهم * وعدتهم ثمانية عشر رجلاً وهم ناظر ومتولى ديوان ومستوف
ومعين وناسخ ومشارف وعامل وكاتب وجهبذ وشاهد
ونقيب وامين وماسخ ودليل وحائز وخازن وحاشر وضامن *
ولكل من هؤلاء حكم يتعلق به * وأمر يتوجه عليه الخطاب فيه * والحال
في جميعهم على ما توضح ويشرح وهو (الناظر) هذا يكون رجلاً مؤتمناً
مستظهِراً به على أحد رجلين إما متولى ديوان * وإما مشارف عمل * فإن كان
على متولى ديوان فلا يخلو من أن يكون رب أمانة أو ضامناً * فإن كان رب أمانة
فمن حكمه أن لا يفر عنه شيء من علم المنظور فيه ولا يبتدونه أمراً * ولا يستبد
عنه بحل ولا عقد * وللتولى أن يقع فيما يتفق معه عليه * وللناظر أن يكتب
على التوقيع بالاثبات * وكلاهما محمول على حكمي الأمانة والاجتهاد فيما
ظاهره المحوطة * وباطنه النصيحة * وإن كان المتولى ضامناً وفهم له الناظر عليه
في الخروج عن شرطه * ووافقه على ما يخالف مقتضى خطه * فقد عدل عما حذرت
له * وتوجهه عليه الدرك فيما أخل به * ونخرج عن أن يكون رب أمانة * إلى أن
يصبر رب تبعه * وإن كان ناظراً على مشارف لزمه أن يكتب خطه على ما يخرج به
من الوصولات * ويرفع إلى الدواوين من الحسابات * ونعوطب في كل ما يتعلق
بعمالته بمقتضى التقسيم الأول في الحكمين * وبالمجلة فمن لوازمه أن يكون عمله
مخوطاً بضبطه * محفوظاً بخطه (متولى الديوان) يجب عليه أن تكون أصول
ما يجسرى في ديوانه من المعاملات مضبوطاً بخطه * فاما فروع ذلك فأنها مردودة
إلى الكتاب لا شغاله بالانقياد عما يجب من خدمة الحساب * ولا يخلو أمر توليته

الديوان من ثلاثة أوجه * إما ان يكون وليه بالامانة أو ببذل أو ضمان * فان كان بامانة فله اجتهاده وهو محمول على امانته ما لم يظهر عليه خيانة حتى ظهرت عليه كان مأخوذاً بدرك ما قوله * وان كان ببذل مثل ان يقول اذا استخدمت في الديوان الفلاني وارتقاعه مائة ألف دينار استظهرت فيه وعقدت ارتقاعه على مائة ألف وعشرة آلاف دينار فولى وعقدت ارتقاعه مثلاً على مائة ألف وخمسة آلاف دينار أو على مائة ألف دينار الارتقاع الاول أو على دون ذلك فان عقد على مائة ألف وخمسة آلاف دينار لم يلزمه شيء عن التمتع ما لم تقم عليه بينة بالتفرط فيها فان عقده على مائة ألف دينار كانت الحال كما لا يخفى عنه ومنعه الخدمة ممن كان أولى به امنه وانما لم يجب عليه في هاتين الحالتين شيء لانه واعد ببذل الاجتهاد والوعد لا يوجب حقاً فان عقد الارتقاع لم يلزمه ذلك ككشف عن السبب فان كان بسوء تدبيره ورداءة تصرفه طوبى بالثقة قولاً واحداً لانه غرم نفسه وان كان لا مراً أو جبهه سوء الاتفاق له مع قيام الدليل على اجتهاده كان محمولا على ما يراه السلطان * وان كان ولى الديوان بضمان فكما تأخر من مال ضمانه لزمه القيام به فان بقي له في جهة المعاملين مال كان السلطان بالخيار في أن يقبل المحوالة به عليهم بعد تحقیقه في ذمتهم أولاً يقبل وله ان يطالبه بما هو في ذمته ويعود هو بالطلب على من عنده الباقي ويسد ذمته (المستوفى) هذا كاتب يكون صاحب مجلس في الديوان يطالب معامليه بما يجب عليهم من حساب يعمل ومال يحمل وينبه متولى الديوان على ما ينبغي تنبيهه عليه في أوقاته من أمور خدمته ويقوم الجرائد ويخمدنها ويستوفي الحسابات ويخرج ما يجب فخرجه فيها ويعمل المطالعات والتذاكير ويخرج الاحوال ويحقق الحسابات وان ظهر انه لم ينبهه على وجوب مال أو استرقاع حساب أو آخر ما يجب تقديمه أو أهمل ما تعين فخرجه كان عليه درك ذلك جميعه ولا يؤخذ بشيء عمل من مجلس خدمته ما لم يكن عليه خطه اما بالمقابلة واما بالتاريخ وأما النسخة اذا كان فيها اصلاح بخطه ولم يكملها بالتاريخ أو بالمقابلة فالقول فيها قوله وان صرف عن خدمته ووجد حسابه غير مخدوم لمدة مباشرته أخذ بخدمته وعمل كل ما ينبغي له عمله وأخل به

ولم يطاق له جازع ذلك لانه استوفى الاجرة عنه من قبل فاذا انجز ما عين عليه
فمخ له في التصرف في نفسه فان اترم المستخدم بعده عمل ما طوبى به له كان
الامر فيه مجحولا على ما يراه متولى الديوان (المعين) كاتب بين يدي المستوفى
لمساعدته على هذه الاعمال وليس عليه درك في شئ منه الا ان ترك في الديوان
ما لم يكن له شاهد ليضئ عليه الوقت وتصور المجردة شاهدة به وهذا مما لا يجوز
الاغضاء عنه (الناسخ) كاتب يستخدم برسم نسخ التوقيعات والمكاتبات الواردة
والصادرة ومتى ظهر انه اثبت في نسخة ما لم يكن في أصلها توجه عليه الدرك
(المشارف) من لوازمه ان يكتب على الوصولات وعلى الحساب ويكون له تعليق
يخدمه ويقابل به المستخدم من ماله ولا يلزمه عمل حساب كالم يلزم الناظر وينفرد
عن الناظر بانه مطلوب بالحاصل مخاطب عليه (العامل) ويسمى المتولى ويلزمه
عمل الحسابات ورفعها والكتابة عليها وهو الاصل في الخدمة على الحقيقة وكل
من الناظر والمشارف انما هو لضبطه والمشد منه واذا صرف عن الخدمة ولم
يكن ضامنا لما لها وجب عليه تحقيق الباقي في جهات اربابه واخذ الحجج عليهم
مشهودا فيها ويرفعها الى الديوان (الكاتب) هو جار مجرى العامل في كل
ما يتعلق به من المعاملات اذا لم يكن معه عامل فان كان معه عامل كان مطلوباً بما
تدعو اليه الحاجة منه من مباشر مما يقتضى مباشرته (المجهذ) كاتب برسم
الاستخراج والقبض وكتب الوصولات وعمل الخازيم والاحتفات وتواليها
ويطالب بما يقتضيه تخريج ما يرفع عنه من الحساب اللازم له لا الحاصل
(الشاهد) من لوازمه ان يضبط كل شئ هو شاهد فيه وان يكون له تعليق
يخدمه ويكتب على الحساب الموافق لتعليقه ولا يلزمه شئ مما يلزم الناظر
والمشارف والعامل والمجهذ الا ان يظهر انه واطأهم عن خيانة فيكون
كأحدهم (النائب) هذا يستخدم نائباً عن الديوان مع المستخدمين وليس
يلزمه رفع حساب ولا كتابة عليه وان غاب المستخدمون ودعت الحاجة الى علم
شئ مما كان يوجب بطول به للاضروية (الامين) هو جار مجرى النائب فيما
شرح من حاله وفي بعض الخدم يكون حاله حال الشاهد (الناسخ) كاتب
يمشى مع القصاب في المساحة ويجمع عدداً قصاها ويضربها ويعمل بذلك
مكافئ ان يكتب عليها جميع المستخدمين المباشرين ومتى ظهر انه نقل أرضاً عالية

الى ما هو دونها أو أخفى مساحة أو تجاوز حدًا كان عليه درك ذلك وربما عمل
القانون والمجل وكتب الدليل عليها انه عمله ورفعها (الدليل) يلزمه ان يعمل
القناديق والقوانين والمجلات ويفصل الارض ببقاعها واصناف مزروعاتها
وقطائعها واسماء المزارعين ويكتب خطه أو يكتب عنه بالتزام الدرك
في ذلك (الحائز) كاتب يكتب على الاجران فيكون ضابطا لما يحصل من
القت ولما يحدد ومن لوازمه أن يهتم على الاجران كل ليلة ويمنع المزارعين من
التصرف في شيء منها الى أن يستوفى حق الديوان (الخازن) كاتب يتولى قبض
الغلات وتخزينها وغير الغلات وعلى الاعمال ويطلب بما اعله يتوجه عليه من عجز
ما تسله (الحاشي) يلزمه رفع الاعمال بالنشور والطارى من الذمة ويتوجه عليه
الدرك فيما اعله يخفيه من ذلك (الضامن) يتصور الضمان من كل من هؤلاء
المعين وهو محمول على شرطه وان لم يكن معه مستغنم من قبل الديوان ولم يشترط
ان يعاقب من الحساب كلف عمله وأخذ كتابته بتظلمه ورفعته بعد أخذ خط
الضامن عليه وقد مضى من ذكر الضمان في فصل متولى الديوان ما يغني عن
اعادة ذكره في هذا المكان

* (الباب الرابع) *

في ذكر ما ستر من المعاملات السلطانية والجهات الدوانية * والمحدث على
كل معاملة منها فيما يتعلق بها ويتصل بسببها (المعاملات التي استقرت * والجهات
التي استقرت * على ما بين فيه) وهو الزكاة الجوالى الموارث
الاجناس الاسطول صناعة العمائر السور المبارك الرباع الاحكار
الغروس مقرر الجصور موظف الاتبان المحراج القرط ساحل السنت
ارباع الكبك المراكب الملوحة ما يستأدى من أهل الذمة خليج
الاسكندرية صندوق النفقات الاهر المنائح البيوت المطابخ والاسطبلات
خزائن السلاح نصف العشر عجز المال الثغور المروسة الخمس المتجر
الطارز دار الضرب دار العيار الخمس الجبوشى عجز العدة وأناذكر
كل جهة من تلك وما يجري عليه حالها (الزكاة) تجب على كل مسلم حر تام الملك
فيما تجب فيه الزكاة ولا تصح الزكاة حتى ينوئ انهار كاقاماله أو زكاة واجبة

وان نوى الوكيل ولم ينوب المال لم يحز وان نوى رب المال ولم ينو الوكيل فيه قولان ومن وجبت عليه وقدر على اخراجها لم يحز له تأخيرها فان أخرها انتم وضمن وان منعها جاحدا لرجوعها كفر واخذت منه وقتل وان منعها بخلافها أخذت منه وعزروا ان ادعى انه لم يحل عليه المحول استخلف وان بذلما قبلت منه وان مات بعد وجوب الزكاة قضى ذلك من تركه وان كان عليه دين ففيه ثلاثة أقوال تقدم الزكاة ويقدم الدين ويقسم بينهما (والزكاة تنعقد بالمحول والنصاب) ويكره ان تنقل زكاة بلد المال الى بلد غيره وفيه قولان وكل مال يجب فيه الزكاة يجوز تقديمها على المحول وان تسلفه الامام عن غير مسئلة فهلك في يده ضمنه وان تسلفه بمسئلة الفقراء فهو من ضامنهم وان تسلفه بمسئلة أرباب الاموال فهو من ضامنهم وان تسلفه بمسئلة الجميع فقد قيل هو من ضامني الفقراء وقيل من ضامني أرباب الاموال (والزكاة واجبة في ثلاثة أنواع) مال وماشية ونبات (والمال ينقسم على ثلاثة أقسام) ذهب وورق وعروض تجارة فاما الذهب فاذا بلغ نصابا وهو عشرين مثقالا ففيه نصف مثقال وفي كل مازاد بحسابه وأما الورق فاذا بلغ مائتي درهم ففيها خمسة دراهم وفي كل مازاد بحسابه وأما العروض ففي اشتري عرضا من الرقيق والخيل وغيرهما ونوى به التجارة وحال عليه المحول وبلغ ثمنه نصابا أدبت زكاته (وأما الماشية) فابل وبقر وغنم فاما الابل ففي كل خمس شاة وفي خمس وعشرين بنت مخاض أو ابن لبون وفي ستة وثلاثين بنت لبون وفي ستة وأربعين حقة وفي احدى وستين جلدعة وفي سبعة وسبعين ابنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين وكل ما زاد بحسابه وما البقر ففي كل ثلاثين تبسيع واذا بلغت اربعين ففيها مئنة واذا بلغت ستين ففيها ثمان مئنان ثم يحسب في كل ثلاثين تبسيع وفي كل أربعين مئنة (وأما الغنم) ففي كل أربعين شاة فاذا بلغت مائة واحدى وعشرين ففيها شاتان فاذا بلغت مائتي شاة وشاة كان فيها ثلاث شياه وما زاد ففي كل مائة شاة (ومن شرط جميع الماشية) ان تكون سائمة ترعى في كلاء المسلمين وأما ما يعلف فلا زكاة فيه ويتصل بذلك زكاة الخيطين ولا يكون الرجلان خليطين حتى يكونا مختلطين من اول المحول الى آخره في المراح والماشية والفحول والسرور والجلب ويزكيان زكاة الخيطين وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يجمع

بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة لانه اذا كان لرجلين خليفان
 ما تشاء وشاة كان فيها ثلاث شيا من كاه فاذا تفرقا بأن يأخذ احدهما مائة شاة
 والاخر مائة وشاة كان فيها شاتان فلهذا وقع النهي (واما النبات) فهو يقيم
 قديم ما يبقته وما لا يبقته به بل هو ثمرة فاما المقتات فهو المحنطة والشعير
 والمحصول والاورياء والفول والعدس وما أشبه ذلك فان كان يسقى سحيا او بالمطر
 وبأخ خمسة أوسق (والوسق ستون صاعا والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلاث
 بالمقدادى) ففيه العشر وان كان يسقى بالدواليب وما فيه كلفة فيؤخذ منه
 نصف العشر (واما الثمرة) وهى الزبيب والتمر فاذا بلغت خمسة أوسق على ما تخرج
 كنت الزكاة فيها على ما عين فى القوت ان كان يسقى سحيا فالعشر وان كان
 بدولاب ففيه نصف العشر (ويتصل بذلك زكاة الفطر) وهى واجبة على كل ذكر
 وأنثى ممن قدر على أدائها من المسلمين الأحرار البالغين ومن كان عبدا أدى
 عنه سيده والصغير يؤدى عنه أبوه ويؤدى الزوج عن امرأته موثرة كانت
 أو مقيمة وتجب باستئصال شؤال فغن ولد وقد بقي شئ من شهر رمضان وأهل
 شؤال وجبت عليه ومن مات آخر يوم من شهر رمضان لم يجب عليه شئ
 وقد رهاصاع من غالب طعامه ولا يجزى دقيق ولا سويق ولا خبز ولا دراهم
 (ولما صار مفروضة وعدتها ثمانية) وهى الفقراء وهم الذين لا يجدون ما يقع
 موقع كفايتهم فيدفع اليهم ما تزول به حاجتهم والمساكين الذين يقدرون
 على ما يقع موقعهم من كفايتهم ولا يكفهم فيدفع اليهم ما يبلغ به الكفاية
 والعامل عليها ومن شرطه ان يكون حرا فقيها أميناً وله الثمن وان كثر عن
 عمله صرف ما يفضل لقيمة الاسهام والمؤنفة قلوبهم وهم ضربان مؤنفة الكفار
 وهؤنفة المسلمين وكل منهم ضربان وفى الرقاب وهم المساكين ويدفع اليهم
 ما يؤدونه فى الكفاية ان لم يكن معهم ما يؤدونه ولا تقبل دعواهم انهم مكاتبون
 الابينة والغارمون وهم ضربان قوم غرموا لاصلاح ذات الدين فيدفع
 اليهم وقوم غرموا لغوسهم فى غير معصية فيدفع لهم قدر الحاجة بعد اثبات
 العدم وفى سبيل الله وهم الغزاة الذين لاحق لهم فى الديوان فيدفع اليهم
 ما يستعينون به فى غزوهم مع الغنى وابن السبيل وهو المسافر والمريد للفر
 فى غير معصية فيدفع اليه ما يكفيه فى خروجه ورجوعه بعد اثبات حاجته وان

فقد صنف من هذه الاصناف وفرصه على الباقيين (المجاولي) الجزية
واجبة على رجال المشركين الاحرار البالغين دون النساء والصبيان والعبيد
والمجانين ومن غاب عن البلد من أهل الذمة غيبة طويلة وكان له فيه دار أخذ من
أجرها ما عليه هذه عادة المستخدمين والامر فيها الى متولى الديوان (المواريث)
اذا مات من يورث يبدئ من ماله بتجهيزه ودفنه ثم تقضى ديونه ثم تنفذ وصاياه
ثم تقسم تركته بين ورثته فان لم يكن له وارث ورثته بيت المال وان خلف من
لا يستحق كل المرات أخذ سهمه وكان الباقي لبيت المال (وعدة من يرث من
الرجال خمسة عشر) وهم الابن وابن الابن وان سفل والاب والمجد وان علا
والاخ للاب والام والاخ للاب والاخ للام وابن الاخ للاب والام
وابن الاخ للاب والام والاب والام والام للاب والام وابن
الام للاب والزوج والمولى المعتقد (والوارثات من النساء تسع) وهن البنت
وبنت الابن وان سفل والام والمجدة من قبل الاب والاخت للاب والام
والاخت للاب والاخت للام والزوجة والمولاة المعتقد (ومن لا يرث)
أهل ملتين ومن قتل مورثه والمحرمي لا يرث من الذمي ولا الذمي منه والمترد
والعبد اذا لم يعتق واذا مات متوارثان بالغرق والمسلم ولم يعلم السابق منهما
لم يرث أحدهما الاخر وبنت الابن مع الابن والمجدات مع الام والمجدة أم
الاب مع الاب والمجد مع الاب وولد الام مع اربعة الولد وولد الولد والاب
والمجد ولا يرث ولد الام مع ثلاثة الابن وابن الابن والاب والاخ من الاب
والام واذا استكمل البنات الثلاث لم ترث بنات الابن الا ان يكون في درجتين
أو اسفل منهن ذكرفي عصبهن لذكروم مثل حظ الانثيين واذا استكملت
الاخوات للاب والام الثلاثين لم ترث الاخوات من الاب الا ان يكون معهن أخ
في عصبهن ومن لا يرث لا يحجب أحد عن فرضه واذا اجتمع اصحاب فروض ولم
يحجب بعضهم بعضا فرض لكل واحد منهم فرضه فان زادت السهام ماتت
بالجزء الزائد (ومن لا يورث) المترد ويكون ماله فيسا ومن بعضه حرم وبعضه عبد
فيه قولان أحدهما يورث عنه ما جمعه محرمته والثاني لا يورث (وعدة الفروض
سنة) وهي النصف وهو فرض خمسة البنات وبنت الابن والاخت من الاب
والام والاخت للاب والزوج اذا لم يكن لليتمة ولد ولا ولد ابن والربع

وهو فرض الزوج مع الولد وولد الولد والزوجات اذا لم يكن للميت ولد أو ولد ابن
والثمن وهو فرض الزوجات أو الزوجة اذا كان للميت ولد أو ولد ابن والثلاثان
وهو فرض كل اثنتين فصاعدا من البنات وبنات الابن والاخوات لام وأب
أولاب والثلث وهو فرض الام مع عدم الولد وولد الابن أو اثنتين من الاخوة
والاخوات والسدس فرض سبعة الاب مع الولد والام مع من يجنبها والمجد
مع الولد والمجدات وللا واحد من ولد الام وبت الابن مع البنت تكمله الثلثين
وأما العصبية فهي عبارة عن كل ذكر ليس ينشئ وبين الميت أنثى وأقرب
العصبات الابن وان سفل ثم ابن المجد وهو العالم ثم ابنه وان سفل ثم جد المجد
ثم ابنه وان سفل وعلى هذا فان انفردوا بخدمتهم أخذ جميع المال وان اجتمع
مع ذى فرض أخذ ما بقي بعد الفرض ولا يرث أحد منهم بالتعصيب وهالك من
هو أقرب منه فان استوى اثنان منهم في الدرجة فالأولاهما من اتسب الى الميت
بأب وأم هذه بقية من الفرائض يكون المباشرة على علم منها يستأنس لسماع
ما رده عليه منها وأما عادة المستخدمين الا أن فانها جارية باخذ الحج على الفصال
والنحالين وعرفاء الا كفايين فانهم لا يجهزون ميتا الا بعد اعلامهم واستطلاقه
منهم ويبحث عنه المستخدمون فان كان له وارث أطلقوه ولم يتعرضوا لشي من
تركته وان كان حنريلا وارث له أو كان لميت المال في تركته نصيب
احتياطوا على ما خلفه وأئذئوه وجهزوا الميت بما لا بد له منه وأخذ كل ذى حق
حقه فان كان وارثه غائبا احتيط على تركته الى ان يحضر وارثه ويثبت
الاستحقاق ويشهد الديوان بما احتاط عليه ويوقع بالاخراج عنه وان كان
النواب قد صرفوا شيئا من ذلك في لوازم الديوان أخرج منه حالا ووقع عليها
بإطلاق نظير المبلغ من ارتفاع ديوان الموارث وفي بعض الاوقات يضيق عن
ذلك فيعوض من بيت المال (الانقباس) هذه دور وقياسر وطواحين
وقنادق وحوانيت وغيرها من عراض وساحات وأراض زراعية يركبها
النبيل وقفها المعلومون على ما تشهد به كتب تعيينها ثم عذمت تلك الكتب
وجاهت مصارفها لتناول العهديها فصار لها مصر وفا في الجوامع والمساجد
والسقايات وجواري المتصدين لا قراء القرآن الكريم والعلوم الشريفة
 وغيرهم من الامم والمحطباء والمؤذنين والمبلغين وطلبة العلم وأرباب الصدقات

والزراعت بالعين لا بشئ من الغلات ويسمح في كل سنة ويتأدى
المخراج ومن زرع فيه غلة باهوا قام بما وجب عليه من ثمنها فان عجز الفن
كله من جهة غيرها أو كثر ما تزرع فيها السكان ومنه ما يبلغ قطيعة ثلاثة
دنانير ونصف وربع دينار القدان ويتأخر فيها كل سنة جلة لا مرن الاول
أن سعر ما يحصل في القدان من الغلة في الاكثر دون ما يجب عليه من المخراج
والثاني أن السكان أكثر من المال والعادة جارية بأن لا يستأدى خراجه
الا بعد دباغهم ومنهم المستخدمون من نقلة ليدبغ في غيرها خشية من فوات
بقطه ومن ان يتصرفوا فيه قبل القيام بخراجه فتتقضى السنة قبل بلوغ
الفرض منهم في التعليق ووجه الخروج من هذه الحال ان يضمنه في المال
ما تدعو الحاجة اليه ويقوم بكفاية المزارعين فيحصل ثبيل المال وزوال
الاختلال وفي هذا المجلس يدل المحور في المساجعة شئ يقال له التبعة وهو أن
يسجل مزارع عشرين فداناً مثلاً فاذا كان أو ان المساحة معصت عليه الارض
التي سلت له فان وجدت خمسة عشر فداناً أو ما جرة عن المعنى في المجلس شياً
ما أضيف عليه وطول بخراجه بالنسبة مما يسجل به وان زادت المساحة عن
المجلس أخذت خارج الزيادة تنسوا بالها وأما النواحي بالبر الغربي وهي سبط
ونها وبوسم وغير ذلك من حقوقها فأكثرها تسجل قبائل متناثرة بغير مساحة
بعين وغلة أو بغلة خاصة وعادتهم جارية ان لا يستأدى منهم عن خراج ما يستهلك
من القرط الامقدار ثلاثة ليجدوا بذلك سبيلاً الى زراعة الصيق والعشر داخل
في جلة الارتفاع وكذلك البر الشرقي ويزرع خاصة في سبط للدوان مقدار عشرة
فدادين قصب سكر ولا يحصل منها طائل وأكثر زراعة سبط القمح ولا يوجد
في الجزيرة مثله وبالجملة فلو وجد هذا المجلس من يعمره ويقوى عليه ويؤدي
الامانة فيه فضعاف ارتقاعه وهذا النواحي الاولى والثانية حسبها أمير
الجيوش البقصرى على عقبه لما كان وزيراً بالديار المصرية وكان الوزراء
بعده يستأجرونها للدواير ينهم بأجرة يسيرة ويأخذون ما زاد عليها نفوسهم ثم
انقرض البيت حتى لم يبق منه سوى امرأة وأفقى الفقهاء بان المجلس باطل فصار
ديوان السلطان يتصرفه ويحمل ما تحصل منه الى بيت المال لينفق في مصالح
المسلمين (الاسطول) هو جهة اتفاق ورعاً حصل منه ما يستخرج وينفق

وأسماء المراكب المجارية فيه طريدة وجمالة وشلندى وشيدى وحزاقه
واحوادى وبركوش ولكل من هذه المراكب قنينة لما يحتاج اليه من
عمارة وفؤاد ورملة وحذافين وزاد والافر فيه على ما يحقق بمقتضى كل
وقت (صناعة العمائر) فيمات تشي المراكب المذكورة ولما يستخدمون
يستدعون ما يحتاج اليه ويطلق أهم المال والاصناف ويسترفع منهم الحسيانات
وفيهما ما يباع من حطام وغيره وترد حسب ما تاتهم والصناعات الآن ثلاثة بمصر
والاسكندرية ودمياط (السور المبسرك) بالقاهرة المحرسة ستة عين له من
الرباع بالقاهرة ومصر ومن النواحي بالشرقية ما يكون برسم نقفانه ويستدعى
مستخدموه من المنجر وغيره ما يحتاجون اليه من أخشاب وحديد وغيره ما وفيه
ما يحصل وترد حسب انات مستخدميه (الرباع) هذه الرباع منهنما أنشئ من
مال الديوان السلطاني قديما ومنهنما قبض من توجه عليهم حق للسلطان ومن
الموارث الحميرية ومن الاسماء عيلية والاجناد المصريين وقد خرج أكثرها
بالوقف على السور والبيمارستان والصوفية والبيع وبالدستور ولم يبق فيها
الآن بعد ذلك الا انزرا اليسير وربما كان المتفق على عبارة المستخدم فيها
أكثر من ارتفاع عامها وستنها ليلية اتى عشر شهرا (الاحكار) هذه
الاحكار هي أجرة مقرزة على ساحات دائرة وأكانت حين استيجارها دائرة وعمرت
مما كن أو بساتين وربما انقضت مدة اجارتها واقتضت الحال استحباب
الحال فيها واستقرارها بأيدي أربابها وأخذهم بالأجرة منها على ما تقررى الاول
(الغروس) أما كن في نواحي الاقطاعات لمالم بطلها الماء الا بكلفة يرغب
قوم في تقبلها بشئ معلوم عن كل فدان على حكم المساحة ومهما زاد من القدر
المقبل استؤدى عنه ما يجب بالنسبة وهي في معنى الاحكار ولا يوجد ذلك الا
في الغربية والمستخرج من هذه الغروس للديوان دون المتطعين (مقرر
المجسور) لما كانت البلاد تحتاج الى اقامة جسور عليها التحصيل المنفعة بسوق
الماء اليها أو صرفه بعد الاستغناء عنه عنها اقتضت الحال أن يقسط على نواحي
الاعمال التي تدعو الحاجة منها الى ذلك ما يصرف في هذه المصلحة العامة فرتب
في كل ناحية ما احتمله في وقت التقرير من قطعة وهي جرافة وعلوقة ومدايسة
وحشيش واثنان ثم قرر عن كل قطعة عشرة دنانير وخير من يلزمه في القيام بهذا
البلغ

المبلغ أو استخراج القطعة ومضت الايام على ذلك حتى صار لازماً للفلاحين كانه من
بعض الحراج ويجرى منهم بالنسبة العادلة فيما بينهم عتق ما يزرعه كل منهم
والاعمال التي يستخرج منها ثلاثة وهي الغربية والشرقية وجيزة قوبسنا
وفي جيزة بنى نصر شئ قليل يتولاه المقطعون دون الديوان (موظف الاتيان)
الاتيان في الديار المصرية على ثلاثة أقسام * قسم للديوان * وقسم للقطع * وقسم
للزرايع وكان يعمل منه في كل سنة جلة عظيمة ثم سوح أهل البلاد الشاسعة
عن النيل فيما عليهم من حق الديوان وحظ من أخذه صنفاً أو استخراج غنمه عينا
واقصر على اتيان النواحي التي على سواحل النيل لا مكان حمل التبن منها بلا
كافة وسوح في النصف من حق الديوان فبعضه يؤخذ برسم عوامل المبحور
وبعضه يحمل الى الاسطبلات والمتاخات وبعضه يباع بفن نجس والمقرر عن
كل جلة اربعة دنانير وسدس دينار (الحراج) وهي في الوجه القبلي من
الديار المصرية بالهنساء في سبط رشين ومنبال وشبطل وبالشموين
وبالسيوطية وبالاجمية وبالقصية ولم تزل الادامر السلطانية خارجة
بحراستها وحاجتها والمنع منها والدفع منها وان توفر على حائز الاسطبل المظفرة
ولا يقطع منها الا ما تدعو اليه الحاجة وتوجده الضرورة الى ان الولاة والمقطعين
وجهوا اليها ونحواعها فقطعوا أشجارها ومحو آثارها حتى لم يبق
بقوص منها الا ما يؤبهه والا ما يعتد به * وأما حراج الهنساء فانه كان ورد
على كيان كريم من السلطان رضى الله عنه رضى عهده ورؤس محده بأن
أندب اليها من يكشف عما استضافه المقطعون من أرضها فوجدت المأخوذ منها
ثلاثة عشر ألف فدان ولا يتجيب من تعديهم على مثل هذه الجملة بل يتجيب من
حراج يتجيب من جلة أرضها ثلاثة عشر ألف فدان ولا يؤثر ذلك فيها ولقد بلغني
ان فيها من عبيدان العاصر ما يساوى العود منها مائة دينار ولهذا الحراج رسم
يستخرج من النواحي يقال له مقبرة الصنيط كانه شئ قرر على النواحي قبالة
ما يأخذونه من الاخشاب يرمي عائلهم أو أجرة من يباشر قطعها على سبيل النياية
عنهم واستمرت وليس بالكبير وأجرة القطع والجز على كل مائة جملة دينار
واحد والمثروط على المستخدمين فيما يؤخذ من خطوطهم انهم لا يقطعون شياً
من خشب العلى الصالح لعمائر الاسطبل وانما يقطعون الاطراف والمشموم وما

الحراج بالكسر
والحراج بحركة
الموضع الضيق
الكبير الشجر
لا تصل اليه
الحاشية اه م ح

يتنفع به في الوقود ويسمى حطب النار وعادة الديوان ان يبيع التجار على هذا
 الحطب بما يبلغه عن كل مائة جلة اربعة دنانير من الاشمونين واسيوط واخميم
 وقوص ويكتب للمستخدمين بذلك فاذا وصلت مراكبهم اعتبر ما فيها كان
 فيها من خشب العمل استهلك للديوان وما كان من حطب النار قبول به ما في
 الرسالة المسيرة بحسبهم فان كان فيها زيادة عما تضمنته أخذت ولا يكتب لصاحبه
 وربما استخرج منه ثمن الزائد معه بنسبة ما كان اشترى من مستخدمي الديوان
 فأما حراج البهساء فلم تجر العادة ان يتنازع منها شيء الا ان فضل عما يحتاج اليه
 المطايخ ولو أطلق بيع شيء منها البذل في المائة جلة من ثمانية دنانير الى عشرة
 دنانير لارمين * الاول اقرب متناوله وقلة كلفه * والثاني لجودة صنعه على
 سعره (القرط) هو ثمرة السنط وليس لأحد من الناس ان يتصرف فيه
 سوى مستخدمي الديوان ومتى وجدوا عنه شيئاً لم يكن اشترى منهم استهلكوه
 وليس له سعر يستقر بل تساوى المائة أردب المطحون من سبعين ديناراً الى
 ثمانمائة دينار على قدر اجتهاد المستخدم وأمانته وحسن تصرفه وهو يكثر في
 وقت ويقل في وقت (ساحل السنط) له مستخدمون لتسليم الواصل منه
 للديوان ويبيع واعتباره وتحصيل ما يفصل منه وله ارتفاع يردينا وحطبنا
 ولا يعتد للمستخدمين فيه ولا للمستخدمين في الحراج بشيء من أخشاب العمل
 الأمور بقطعها لعمارة الاسطول (ارباع الكبك) هذه مراكب تعمر من
 هذه الحراج المقدم ذكرها فاذا وصلت الى ساحل مصر قومت أو نودى عليها
 فها بلغت اليه من الثمن ما لب صاحبها بحق الربع من القيمة ضريبة استقرت
 وطالة استقرت وكان المستخدمون قد حافظوا على ارباب المراكب واضطروهم
 بسوء المعاملة الى التحلم فيهم ونزع الامر بابطال هذا الباب وتصفية رسمه
 ومساخنة الناس به فن طمع فيه المستخدمون أخذوا منه بعض ما كان يوجد
 مصالحة ومن استحسنوا جانبهم (المراكب الملوحة) هذه مراكب
 جارية في ملك الديوان يضيئها البحر يوم المدة معلومة يلجزمه فها إذا احتاجت
 الى عمارة غطسهم عن مدة العطلة بأجرة نظيرها من مداعل العمل وسفنها ثلاثة عشر
 شهراً منها خمسة قليلة وهي : بقة وأيب ومصري وتوت ويابيه يجب فيها
 نصف مال الضمان * وبنها سبعة أشهر يجب فيها النصف الثاني أقساطاً متساوية

والشهر الثالث عشر عطلة لا قسط فيه وهذا الذي رتب عليه أمر المراكب
 التيلية (ما يستأدى من أهل الذمة) بديوان الابواب الذي يستأدى من
 أهل الذمة الآن نصف ما كان يستأدى منهم من قبل على حكم المصلحة لاحكم
 الضريبة والمواضع التي يستأدى فيها مصر والاسكندرية واخميم وأما بقية
 الاعمال فلا شيء فيها للديوان ولذلك فمرائب لا حاجة بنا الى ذكرها الآن لان
 استقصاءها لا يمكن والاثبات بها لا يفيد (خارج الاسكندرية) الحال فيه على
 ما شرح في الجسور وقلساف الحديث عليه فيما مضى من الكتاب (صندوق
 النفقات) يجعل اليها يستدعيه المتولى لأمور المطابخ وما يتعلق بها ويتفق منه
 المستخدمون في بيت المال المعمور بتوقعات الناظر فيه والشرط ان المعاملين
 يحضرون ويقبضون بأيديهم ما توجه التوقعات عليهم (الاهرا) الحال فيها الاهراء بالفتح جمع
 معلوم غير محتاج الى زيادة بيان ولما استخدمون * وما يجب عليهم اضافة وفر
 الكل مع انخدمهم بالانصاف فيه واعتد عليهم بالمعتبر من الواصل لا بما تضمنته بيت كبير يجمع
 الرسائل (المنانخ) وهو في معنى الاهراور بما عمل فيه من الاسلحة المجرية فيه طامام السلطان
 مما يتعلق الحديث فيه لستحدي خزائن السلاح وكان له فيما قبل معاملات
 ومرائب وأما الآن فقد تلاشي أمره ولم يبق فيه الا اسمه (البون) عبارة
 عن حرايج خاناه وما يجري هذا المجرى ووظيفة المشارف عليها ان يسامر
 ما يشترى برسمه ويعرضه في كل وقت ويثبت على مسئله من المستخدمين فيها
 ولا سبيل الى ضبطها بحال (المطابخ والاصطبلات والمناسخات) لكل منهم
 مستخدمون والامر فيهم لا يحتاج الى بسط كلام وانما أوردت ذلك حفظ الذكرة
 (خزائن السلاح) لما استخدمون يستدعون ما يحتاج اليه من خشب وحديد
 وعقب وسلاح واصباغ وآلات يعملون فيها ما يؤمرون به من آلات السلاح
 على اختلاف اوصافها وتباين أسنانها ولما ضربت مستقرة في أجرة الصنائع
 وغيرها (الجاموس) وهو رضع وحوالي ومختلفات القدر ولا حق الا لاحق
 ولا حق الراتب وراتب والمقدر عن ثمن الرأس من الراتب خمسة دنائير وعما يحصل
 الرأس في السنة خمسة دنائير هذا هو النادر فاما الغالب فناربعة الى ثلاثة
 دنائير والا لاحق بالنصف من ذلك وأقل ما يحصل من التناج في كل مائة رأس
 خمسة رؤساء كوراوانا ولاحق الراتب على النصف من ذلك والمعلق عبارة

عمامته راغب فيه ولا يعتدله بنافق وهذا من الاحكام الديوانية المخالفة
 الخيس بالكسر الاحكام الشرعية وأضر ما على الجاموس اكل التبن (بقر الخيس) مقدار
 الدر واللبن أى ما يحصل من الرأس الراتب في السنة ديناران وفيها رضع وحوالى وشبانات
 بقر اللب ٥٥ ح ولاحق وراتب فكاكها تزيد على الجاموس بالشبانات وكان الجاموس
 يزيد عليها محتات القسود ولاحق اللاحق (الاغنام اليباض) ذكرها
 يروف * وفي ثاني سنة تقي * وثالثها كبش واثناها ميس ثم رضيع ثم عبورة في
 السنة الاولى * وفي الثانية ثنية * وفي الثالثة نجة وأكثر تاجها في السنة في
 كل مائة نجة مائة رأس وكل مائة ثنية خمسة رؤس والمقدر عن الكبش
 والنجة دينار والثني والثنية ثلثا دينار والعبورة نصف دينار (الشعاري)
 اناهم احدى ثم عقان ثم عنقات * وفي السنة الثالثة شياه وذكورها عتدان
 وثالث سنة عرضان ومقدر ما يحصل منها في كل مائة رأس من تاجها وثمان
 البناوشة عورها من عشرين دينارا ونصف وتتجدد فعتين في السنة وتخصى في
 برموده (الفل) يجمع فراخه في امشير ويبتدىئ بعيانه في برموده واذا اشتد
 البرد سقيت امانة العسل عن كل مائة خلية عشرة ارطال بالصرى وغالب
 ما يحصل منها في السنة من خمسة قناطير عمل الى ستة قناطير ومن عشرين رطال
 ونصف من شمع ومقدر ما يحوت منها في السنة عشرين خلية ويجرى الآن في
 الديوان من ذلك شئ يسير (نصف العشر) يستأدى من الفلاحين دون
 المقطعين على نسبة المحصول لهم من العين والغلة وان اشترط المقطع للزراع
 اعفاء منه وجب على المقطع القيام به عنه لمن بحال به عليه هذا الذي يجري
 الآن حاله عليه وفيه حيف لان العشر ونصف العشر زكاة أو جبه الشئ
 في بعض الزروعات وقسم ذلك بما يشرب سحيا وبدولاب وما فيه كلفة وقدرها
 في نصاب معلوم وأرباب الحوالة لا يعتبرون شيأ من ذلك ولا فرق عندهم بين
 القمح والشعير والخضروات وغيرها مما لا زكاة فيه (التفاوت) عبارة عما
 يتوفر عن جندى فلا ترك في أثناء السنة بعد ان مضى منها ثلاثة أشهر بجامكية
 مبلغها الف دينار واقطع ناحية بالعبوة حتى يكون مستمر الاقطاع فيما بعد فجمع
 قراره فخرج عليه تفاوت في المدة التي لم يخدم فيها وهي ربع السنة بربع
 الجامكية ومبلغه مائتان وخمسون دينارا فمضى تفاوتنا أى ما توفر من مافات من

المدة وهو يستقرج بالنسبة من المتحصل ويلزم أن يعتد على رب الخوالة بما يلزمه من النفقات في الجسور وجواري المستخدمين ما لم يحصل المغفل الاليه لانه شريك استنته (الغيانات) معناها انه اذا كان قد قرو للجندى ستمائة دينار واشتغل بقراره اول السنة ثم غاب في اثنائها بغير دستور أى اذن مدة شهرين اقتطع منها مائة دينار وأحيل عليها (الفواضل) اذا كانت هبة ناحية خمسة آلاف دينار مثلا وفيها جماعة مقطعون بما مبلغه أربعة آلاف وثمانمائة دينار سمي ما بقى من عبرتها فاضلا وهو مائة دينار (المتفرغ) عبارة في الديوان عن ما يتوفر عن ساقط بالوفاة بعدما أطلق من مستحقه الى حين وفاته لورثته وان لم يكن له وارث سمي جميع ذلك متوفرا (عجز المال) هو ان يكون المقرر مثلا لعشرين طواشيا مع أمير ثم أفرد لجماعة منهم ما رغبو فيه من الاحباس عما التزموه من زيادة في أجرتها قصدا منهم في الحصول على شئ وكثر ذلك حتى لم يبق للجوامع والمساجد جهة يحصل منها ما يحتاج اليه فيها ثم استولى عليها أو أكثرها الخراب بعدة أسباب منها تقادم عهدها ومنها انها الماصرات جهات مجواري ورثا بخفى من قبلها ان يطالع الديوان بما استهدم منها فيحتاط على أجرة عامرها ليصرفها في مرقمة مستهدمها ويضعف حاله عن عمارتها ويرى أنه لو نقلت عنه لغيره لما سيند له من زيادة في عبرتها الضاع عليه ما أنفقه من ماله في عمارتها لو كان له مال فيسكت ويخرب فان قل دينه ناع انقاضها أولى فاولا وان تخرج وتخربا بقاها على ما هي عليه فيعدوا عليه السكان أو التجيران والمساجد اذا استهدمت في معاملها * وخاصة ان كانت ظاهرة الدور أو بالترافة وما والاها فان الطوائين يزيلون آثارها ويطمعون معاملها هذا حديث المبني * وأما أرض الزراعة ففيها ما يقوى عليه المقطعون فيصير مستغلا لهم فان تضررت المرتزقة فيهم وواصلوا التظلم منهم ورسم لهم التحلية بينهم وبين أرضهم قالوا هؤلاء يأخذون الخراج على أنهم يعمرون المساجد فيفوزون به لنفوسهم ونحن نستخدم هذا القدر من يعمر المساجد وان فضل شئ دفنناه لهم فلا يسمع أحدهم هذا الا أمان المقطعين على اتحاشاهم ومنها ما هو بأيدي المرتزقة ولم يمارضهم أحد فيه فيصير أملاك به من الديوان ولا يمكن أحد من المستخدمين من تناول درهم منه برسم العمارة ومن الحيف في الاحباس أن يحكم من الديوان

ساحة لمدة خمسين سنة بخمسة وعشرين ديناراً فيجعل منها النصف ويسقط
النصف للدينار في السنة وتعمرك الساحة قيسارية أو غيرها فتكون
أجرها في الشهر خمسة وعشرين ديناراً ولو كان الديوان عمرها من ماله لتضاف
ارتفاعه * ومن عادة كل ديوان أنه لا يطلق من المال المستقبل شيئاً في المستحق
الماضي إلا هذا الديوان فإنه إذا جمل إليه هذا النصف المشار إليه وهو أجره ما لم
يأت من السنين أطلقه في راتب متأخر لذة ماضية * ومن منكرات الديوان المشار
إليه بيع انتفاض الاحباس وانهم يحكمون من الساعات ما لم يكن جاري في
الجنس ويكتبون بذلك كتاباً في المحل والمؤجل * وبالجملة فلا سبيل إلى
أن يبلغ متولى الاحباس غرضه من المصلحة لأن فيها ما يقوى عليه بضعفه
ويضعف عنه لتقوته وأكثرهم من أهل الدين والقرآن والصلاح والاستحقاق
وليس الطريق في اصلاح ذلك إلا أن يكشف عن أمر الجوامع والمساجد والاحباس
ويحقق ما يحتاجه برسم العمارة فيطلق من بيت المال ويسلك عن استئناف
التحكير ويتولى الديوان عمارة ما رغب الا جانب في عمارته فيوفر ما يحصل من
أجره على العمارة فتأخر مدة حتى يجبر مضاعف ويحسن أوضاعه (التغور
المحروسة) وهي الاسكندرية ودمياط وتينس ورشيد وعسذاب
والاسكندرية أعظمها قدراً وأخفها أمراً * وأكثرها ارتفاعاً * وهي تشتمل
على عدة معاملات * منها ما ذكره في غيره فلا حاجة بنا إلى إعادته
في فصلها مثل الزكاة والجواري والموارث وواجب الذمة ودار الضرب والوكالة
ومنها ما ينفرد به مثل من الجنس والمخبر فلا بد من الإشارة عليه والتنبيه عليه
والحال في كل منها على ما يأتي بيانه وهو (الجنس) عبارة عما على المستاذن من
تجار الروم الواردين على الثغر بمقتضى ما صولحو عليه وربما يستخرج من
ما قيمته مائة دينار ما ينفد من خمسة وثلاثين ديناراً وربما انقطعت عن العشرين
ديناراً ويعنى كلاهما ما خسا ومن أجناس الروم من يستأدى منهم العشر إلا أنه
لما كان الجنس أكثر كانت النسبة إليه أشهر ولذلك ضرائب مستقرة *
وعوايد مستمرة * وأوضاعه ألوقة * وطرائق فيما بين المستخدمين فيه معروفة *
واسترفتعت من المستخدمين ضريبة بما استقر عليه الحال فلا وفت عليها
أشفت على هذا الكتاب من خشوه بالهذيان واقتصرت على ما تمس الحاجة
إليه

اليه فأنشئته في موضعه وآثرت كوكبه في مطالعه (التجبر) عبارة عن ما يتناع
 للدويان من بضائع هؤلاء التجار الواردين مما تدع الحاجة اليه وقتضيه
 المصلحة في طلب الفائدة فان زاد ثمن المتناع من تاجر الشب عن ما يجب عليه من
 الخمس أعطى به شيا حتى الثلثين وذهب حتى الثلث ويورد أصل ثمن هذا الشب
 من جلة ارتفاع التجبر على عاذت و قاعدة استقرت والذي يشتري للتجبر
 الخشب والمجديد وحجارة الطواحين والبياض فأما غيره فلم تجر العاديه الا ان
 يؤثر المستقدمون به وحكمهم ما يجري في دمياط وتينس يندرج تحت حكم
 الاسكندر به فبما عين وبين الا أن الضرائب فيها ما يزيد وينقص ورشيد
 ليس فيها خس وانما ذكرت لانها من جلة الثغور المصرية وربما ألحقت الى ربح
 الراكب الى دخولها وصعب انزاجه منها فيندب المستقدمون بالثغر ما ينوب
 عنهم في توجب ما عليها وأخذ ما يجب فيها فأما ما تقرر صذاب فأخبروا استقر فيه
 الزكاة واجب الذمة لا غير (الشب) خبر يحتاج اليه في أشياء كثيرة أهمها
 الصبغ والوروم فيه من الرغبة ما يجدونه من الفائدة وهو عندهم مما لا بد منه
 ولا مندوحة عنه ومعادنه بههر اصعب مصر وعادة الديوان ان يتفق في تحصيل
 كل قطار منه بالثلاثين درهما وربما كان دون ذلك وتطبع به العرب من
 معدنه الى ساحل قوص والى ساحل اخميم وسيوط والى الهندستان كان ابقاءه
 من وحات ويحصل من أى ساحل كان عليه الى الاسكندرية أيام جرى الماء
 في خليجها ولا يعتد للمستقدمين منه الا بما يصلح بالاعتبار في مقبرها هذا الذي
 توجب المحوطة للديوان لئلا يتخذ في غيرها فينقص أو يبيع به البحر فيغرق ومن
 نرجع عن اعتما ذلك من أصحاب الدواوين فقد تعرض للدرك وتصدى للخطر
 وهو يشتري بالثي ويباع بالجر روى وأخبر ما تقرر ببعه منه على تجار الروم اثني
 عشر ألف قطار وهم ما زاد عن ذلك كان باجتهاد المستقدمين فيه مع حفظ
 قلوب التجار فأما غيره فقد كان تردد من اربعة دنائير عن القطار الى خمسة دنائير
 الى ستة دنائير وما بين ذلك ومهما استظهر فيه بزيادة يندب التجار عن رغبة كان
 ذلك من اجتهاد المستقدمين فأما ما يساع بمصر على اللبادين والحصريين
 والصباغين فقدره ثمانون قطارا بالجر روى في السنة وسعر سبعة دنائير ونصف
 وليس لاحد أن يشتريه من العربان ويرد به لتجبر فيه غير الديوان ومتى وجد

شيء منه مع أخذ استهلاك حمم السادة وتغاضي في العقوبة ولم تجر العادة بمثل
 شيء منه إلى دمياط وتيس وأما جله إلى الاسكندرية ومنه نوع يسمى السكوري
 يحضر من واحات ويعتد به المستخدمون في جوارها كل قطار بدينار وقرطين
 ويمضي ذلك مجولا إلى المتجر على ما سلف الحديث فيه والراغب فيه قليل
 (النظرون) هذا النظرون يوجد في معدنين بالديار المصرية أحدهما في البر
 الغربي ظاهر ناحية يقال لها الطرانة يئنه وينها نار وهو صنفان أحمر وأخضر
 والأشربال بالقوسية وليس يلحق في الجردة بالاول وهو محظور محدود لا يسل
 إلى ان يصرف فيه غير مستخدم في الديوان والنفقة على كل قطار منه درهمان
 ويأخذ ثمن القطار لموضع الحاجة إليه سبعين درهما وأي كثر من ذلك والعادة
 المستقرة فيه الآن انه متى أفتق الديوان على المستخدم من أجره جولة عشرة
 آلاف قطارا تزموا لخمسة عشر ألف قطار والزيادة فيه نصف قطار وتؤخذ
 خطوط المستخدم بالترام ذلك والذي تدعوا الحاجة إليه في كل سنة من صنفه
 ثلاثون ألف قطار ويلزم الضمان تسلمه من ناحية الطرانة ليسلم الديوان من
 نقص وزنه وخطر غرقه وهذا المعنى وان كان فيه خبطة للديوان فهو يؤدي إلى
 تأخير الاقباط عند الضمان لان من عادتهم أنهم متى لم يقبضوا نظرونا لم يلزمهم عنه
 ثمن فهم أبدا يؤخرون قبض جميع مالهـم فيه أو أكثره ليجدوا ما يحتاجون
 به ولا يغرون من صنفه ما يتاعونه فلئامن العربان ليجزئوا عن ضبط
 الوادي وحفظه منهم فيحصلون على فائدة الضمان وكسر مال الديوان وليس
 للضمان المتعدين في النزول ما يتاع شيء منه وانما الميسون وأصحاب التناير
 يحتاجون إليه ولا يجدونه الا عندهم فتلجئهم الضرورة إلى ابتياعه منهم بالبحر
 المقسم ذكره على ما يتفق من غير زيادة فيه وهذا الباب مصر وف ماله أو
 أكثره في نقبات النزاة وقواد الاسطول وعمامة تصور الضمان منه بيع صنف
 يقال له الشوكس لان الميسين يستقنون به في بعض أشغالهم وجرت عادة
 النواب عن الديوان بالمنع من ذلك ومكانة الولاية التحذير منه والنظرون
 ضرائب مختلفة فهو في مصر بالمصري وفي بحر الشرق والغرب بالمجروى وكذلك
 في الصعيد وفي دمياط بالتبسي (الطران) هذه العملة لها ناظر ومشارف
 ومزلى وشاهدان فاذا احتج إلى استعمال شيء من الامتعة عملت به تذكرا من

ديوان الخزانة وسيرت اليهم شقرونه بما تقررون نفقاتها من المال والذهب
المقرول فاذا جلت الاسقاط عرضت على ما سير محبتها من الرسائل وقومت فان
زاد عن قيمة النفق عليها استدل بذلك على حسن اثر المستخدمين ولم يتدلسم
بشيء منه اعنى الزائد وان نقصت القيمة عن النفقة خرج مبلغ ذلك النقص
وعملت به مطالبة من الديوان وطلب المستخدمون به فيضيغها المستخدمون
على نفوسهم ويستخرجونهم الرقامين ويخرجون منها ويستبدل بتابع
ذلك منهم فيما يحملونها على سواء آثارهم (دار الضرب) المستمرا لأن في
الديار المصرية داران دار بالقاهرة ودار بالاسكندرية جاهما الله والعمل
فيهما واحد وهو أن يسبك ما يحمل الى الدار من الذهب المختلفة حتى يصير ماء
واحد حائزا ويقلب قضباناً ويقطع من أطرافها مباشرة النائب في الحكم
العزيزا ونائبه ما يجر عليه الوزن ويسبك سبيكة واحدة ثم يؤخذ من جلتها
أربعة مثاقيل ويضاف اليها من الذهب الحائز المصكوك أربعة مثاقيل
ويعمل كل منها أربع ورقات وتجمع الثماني ورقات في قلع فخار بعد تحرير
وزنها ويوقد عليها في الاتون لينة ثم تخرج الاوراق وتجمع ويحبر القرم على
الاصل فان تساوى الوزن وأجاز نائب الحكم الشر يف ضرب دينار نقص
أعني الى ان يتساوى ويصحب بالعلق وأجرة لكل ألف دينار تضرب بالدار
بالقاهرة ثلاثون دينارا يخرج من ذلك أجرة الضاربين ثلاثة دنانير وكانت الأجرة
الى آخر سنة ست وثمانين وخمسمائة أربعة وثلاثين دينارا وربع دينار ورسم
المشارفة ربع وثمان وعشرون وجبة وكان ديناراً وثلاث دنانير فأما الفضة فيؤخذ
منها ثمانمائة درهم تضاف الى سبع مائة درهم من النحاس ويسبك ذلك حتى يصير
ماء واحد اقلب قضباناً ويقطع من أطرافها خمسة عشر درهماً تسبك فان خلص منها
أربعة دراهم ونصف درهم حساباً عن كل عشرة دراهم ثلاثة دراهم والا عيادت
الى ان تصح وتختم وأجرة كل ألف درهم أربعة عشر درهماً ونصف درهم
يخرج من ذلك برسم المشارفة درهمان وربع وجب الاجرة للمون من مال
الموردين ويقطع لبعض المتأولين ان في ارتفاع هذه الدار شبهة وليس الامر
كذلك لانها كانت الحاجة ماسة الى تحرير عيادتها بتعامل به الناس حفظاً
لأموالهم ونظراً في مصالحهم وانه متى خرج ذلك عن نظر السلطان حدث فيه

مالا يتلافى خطره ولا يستدرك ضرره فالحجرات الضرورية إلى إقامة مقصد من
برهعه واستتجار الصانع العملة بأجرة رغبا فيها ورضا وإيهام تقرر على أصحاب
الاموال أجرة عن ما يحضرونها فيها فصل فيما بين ذلك فضل صار ارتفاعا
للدار (دار العيار) هذه الدار يحتاط فيها للرعية في موازينهم وصنعتهم
ومكاييلهم وعادة الديوان أنه ينفق ما يحتاج إليه من ثمن الاصناف كالنحاس
والحديد والخشب والزجاج ويحضر المختصب أو النائب عنه إليها ويعير المعمول
على ما هو موكلا من أمثاله فإذا صح عليه أمضى حكمه في حق حضرته ثم ورغب في
ابتعاث شيء منه باعوه إياه وحصل من فضل الثمن ما يرد للدار ارتفاعا وكانت
العادة تجارية بأنه إذا عير على بيع صنعة وجدت ناقصة استهلك وألزم
بأنخذلغيرها من الدار وقام بالثمن فكان في هذا نوع حرج والآن من نعمت
له صنعة أحضرها إلى الدار وعيرها وزاد فيها ما يحتاجه وجدت دختها من غير
غرامة عليها سوى الأجرة لا غير (الحبس الجبرشي) بالبر الشرقي والغربي
أما النواحي بالبر الشرقي وهي ميتين والاميرية والمنسية بجميعها بمجمل عشرة
آلاف دينار فعرض الأمير العدة المذكورة في الديوان بما يبلغه تسعة آلاف
وخمس مائة دينار وتحقق الجهر في المال خمسة مائة دينار وحكم الديوان أن
يطالب بذلك ويجعل عليه ولا يقبل عذره فيه فإن حذر عرضهم السنة مقبلة
بجميع المقر لهم وهو عشرة آلاف دينار ولو عرض العشرين الطواشي بما يزيد
عن أصل المقر لهم لم يعض له شيء منه (عجز العدة) إذا كان المقر لا أمير
عشرين ألف دينار وكان المقرر عليه خسين طواشي فعرض في الديوان ثمانية
واربعين طواشي بالمبلغ المعين له أو بدونه أوجب السلطان مطالبة بجماكية
طواشين بالنسبة لأصل المقرر وهي ثمان مائة دينار فلا يصح قوله في أنه
خلق المال بجماكية من عرضه من الرجال

*(الباب الخامس في ذكر السنة الشمسية والقمرية وما يفرط في ملكها
من الشهور وما يجري في كل شهر منها إلى ما يرتبط بذلك ويتصل
وبأخذ برقاب بعض فلايكاد ينغفل)*

* السنة الشمسية ثلثمائة وخمسة وستون يوما وربع يوم بالتقريب * وأولها يوم
يزول الشمس برج الحمل والسنة القمرية ثلثمائة وأربعة وخمسون يوما وبعض

يوم بالتقريب وأول ما يستعمل المحرم وآخرها صلح ذى الحجة منها فيكون التفاوت
ما بين السنتين احد عشر يوما وبعض يوم بالتقريب فكل ثلاثة وثلاثين سنة
قريبة اثنا عشر سنة شعبة والسنة القبطية ثلثمائة وستون يوما ويتبعها
خمس أيام وربع السنة بعد تقضى مصرى وفى كل أربع سنين تكون سنة
أيام وثمانون تلك السنة كيدسة وعدة شهور كل معاملة عدة شهور السنة اثني
عشر شهرا الا ثلاث معاملات فان المصطلح عليه ان تكون سنتها اثنا عشر شهرا
هى المراكب والمجاموس وابقار الخدس فأما الاجناد فأول سنتهم الاثنى على حكم
ما تقررت ولشمس الحمل وعابه يحاسبون فاما الشهور وما يجري فيها فالحال
فيها على ما بين (توت) هو فى آب وابول فى سابع عشرة تفتح الترع ويدرك
الربط ويكثر السفرجل والعنب الشتوى وتبدو المحضات (بابه) وهو فى
ايلول وتشرين فيه يذرك ما لا تنشق له الارض كالبرسيم وغيره وفى آخره تنشق
الارض بالصعيد وفيه يحصد الارز ويطيب الزمان وتضع الضأن والمعز
والبقرا الخبيسة ويستخرج دهن الاس والبنوفرو يدرك القمح والزيت وبعض
المحضات (هانو) وهو فى تشرين الاول والثانى فيه يزرع القمح ويطلع
البنفج والمنثور وأكثر البقول ويجمع ما بقى من الباذنجان وما يجري مجزاه
ويحمل العنب من قوص (كهك) وهو فى تشرين الثانى وكانون الاول فيه
يدرك الباقلا وترز الحلبة وأكثر حبوس المحرث ويدرك الترجس والبنفج
وتتلاحق المحضات (طوبه) وهو فى كانون الاول وكانون الثانى فى زرع القمح
فيه تذيب وفيه تنشق الارض للقص والقناس ويصفو الماء ويدرك القمح
ويكامل الترجس وتقول الاشجار (امشير) وهو فى كانون الثانى وشباط
فيه نقرس الاشجار ويقلم الكروم ويدرك النبق واللوز الاخضر ويكثر المطر
والمنثور (برمهات) وهو فى شباط وأدار فيه يزهر الاشجار وتعد أكثر الغمار
وترزق أوائل المعمم ويقلم الكنان ويدرك الغول والعدس (برموده) وهو
فى أدار وينسان فيه يقطف أوائل العسل النحل ويحصد فيه الباقلا والجلبان
وحب النجبل وينفض جوز الكنان ويكثر فيه الورد الاحمر والبطن الاول من
الجزر ويحصد بعض الشعير ويدرك الخيار شبر (شنس) وهو فى نيسان وابار
يكثر فيه التلاح القسامى ويتدى المسكى والبطيخ العبدلى والخوفى والشبش

والنخوخ الزهرى والورد الأبيض وفي نصفه يندرا لزرز ويحصد القمح (بونه)
وهو في أيار وخريران فيه يتبدى نيل مصر بالزيادة ويكثر المحصرم وبعض العنب
والتين البرى والنخوخ الزهرى والمشعر والكمثرى البرى والقراصيا والتوت
ويطلع البلج ويقطف جهور العسل (أيدب) وهو في خيران وتموز يكثر فيه
العنب والتين والبطيخ العبدلى ويكثر الككمثرى السكرى ويطيب البلج
ويقطف بقايا العسل وتقوى زيادة النيل (مصرى) وهو في تموز وآب فيه يعمل
الحل ويدرك البسر والموز وتغير طعم الفاكهة لغلبة الماء على الأرض ويدرك
الليون التفاحى ويتبدى أدراك الزمان

* (الباب السادس في أحكام أراضي مصر وتفاوت قيمها واختلاف

قطائعها وتباين قضايأحوالها وما اصطلم عليه من اسمائها) *

أرض الزراعة بالديار المصرية تختلف اسماءها باختلاف أحوالها بقية سال
فيها باق وري الشراقى وبروبيه وبقماهه وشتونه وشق شمس وبرش
وتقا وسبخ مزروع ووسخ غالب وخرس وشراقى ومستجر وسباخ
وبائر ولكل من هذه الامماء قضية تعب الاطاطة بها (الباق) أثر القرمط
لانها والقطنى والمقات وهى خير الارضين وأغلاها قيمة وأرقاها طبيعة
تصلح لزراعة القمح والسكان (رى الشراقى) هى تتبع الباق فى الجودة
وتلحق به فى القطعة لان الأرض تكون قد نظممت فى السنة الماضية واشتدت
حاجتها الى الماء فلما روت حصل لها من الرى بمقدار ما حصل لها من الظما
وكانت أيضا مستريحة فلهذا المعنى ينجب زرعها (البروبيه) أثر القمح
والشعر وهى دون الباق لان الأرض تضعف بزراعة هذين الصنفين فى
زرعت قمحا على قمح أو شعيرا أو أحدهما على الآخر لم ينجب كنجابة الباق
وقطيعته دون قطعته ويجب ان تزرع قروا وقطنى ومقاتى لتستريح وتصير
ياقافى السنة الآتية (البقماهه) أثر السكان وهى زرع فيه القمح لم يجاء
وقبى الحب أسود اللون (الشتونية) أثر ماروى وبار فى السنة الماضية وهو دون
الشراقى (شق شمس) عبارة عن ماروى وبار بحر وناو عطل وهو يجرى بجرى
الباق ورى الشراقى ويحبى ما جب الزرع (البرش) هو حث الأرض على ما تقدم
حتمها بعدما كان فيها زراعة أيضا ويعبر به عن أثر المقات وبالجملة فانه عبارة عن
الأرض المحروقة وهو من أجودها للزراعة (النقا) عبارة عن كل أرض خلت

من أثر ما زرع فيها السنة التالية لاشاغل لها من قبول ما تودعه من أصناف
الزروعات (الوسخ المزروع) عبارة عن كل أرض لم يستحكم وسخها ولم يقدر
الزارعون على استكمال أزالته فزروها وزرعوها فطلع زرعها محتلطاً بوسخها
(الوسخ الغالب) كل أرض حصل فيها من النبات الشاغل لها من قبول الزراعة
ما غلب المزارعين عليها ومنعهم من زراعة شيء منها وتباع مراعى (الحرس) أرض
فسدت بما استحكم فيها من موانع الزرع وفيه مراعى وهو أشد من الوسخ الغالب
غير أن استخراج ما تقدم ذكره من الوسخ يمكن بالعمارة وينتج
اصلاً بالبقوة (الشراقي) أرض لم يصلها الماء إما القصور والنيل وعلوها
وإما السطريقه إليها (المستجر) أرض واطية إذا حصل الماء فيها لا يجدها
مصرفاً عنها فينتفي وقت الزراعة قبل زواله وربما تنفع به نادراً من ركب عليها
السواقي وسقي منه ما يحتاج إلى سقيه من الأرض (السياخ) أرض ملحت فلم
يتنفع بها في زراعة المحبوب وربما زرع في بعضها وما لم يستحكم فيها الهليون
والأبازنجان ويقطع منها ما يسجن به الكنان ويزرع في بعضها القصب الفارسي
وللزروعات في هذه الأرضين قطائع مختلفة على ما يقرر في الديوان وهي شتوية
وصيفية فالأمر في كل منهما على ما يأتي بانه وهو (الشتوية) هي القمح وكانت
قطيعة نواحها إلى آخر سنة سبع وستين وخمسمائة عن كل فدان واحد ثلاثة
أردب ولما أصبحت الديار المصرية في سنة اثنين وسبعين وخمسمائة تقرر
الخراج أردبين ونصف أردب ومقدار ما يتحصل فيه من أردبين إلى خمسة إلى
عشرة إلى عشرين أردباً على ما يشدده الله تعالى وبذره من أربع وبيات
إلى ما حوّلها (الشعير) الأمر فيه على ما شرح في القمح وربما كان المتحصل
منه أكثر مما يقتضي جودة الأرض (القرل) الحال فيه على ما ذكر وبذره
من نصف أردب إلى ما حوّل (الحمص والجلبان والعس) الخراج على ما عين
والبذر يجتلب والحمص من أردب إلى أردب وثلاث الجلبان من ثلثي أردب
إلى ما حوّلها والعس من ثلث أردب إلى ما دونه (الكان) قطيعة الآن
ثلاثة دنائير في الفدان والأمر فيه غير منظم ونجاءه يكثر ويقل فيكون في
المنوفية ديناراً وفي دلاص نيقا وعشرين ديناراً أعني الفدان الواحد
وذلك بسبب جودة الأرض وما اختبر من وقوعه منها والمتحصل منه إذا سلم من

الآفات وكان ناجيا من ثلاثين جبلا الى ما هو دونها والاكثر من الجيد حوالى
العشرين جبلا ويحصل من بذره من ثلاثة أراذيل الى ما حولها * فاما اذا عطب فلا
شيء وبذره من أراذيل واحد الى ما حوله فى الزيادة والنقص (القرط) قطيعته
دينار واحد ورسمه اربعة ذنان * ومنه ما يزرع للرباط قساحا ثانيا وبذره من وبتين
ونصف الى ما حول ذلك (البصل والثوم والترمس) قطيعته البصل والثوم
ديناران عن كل فدان * فاما الترمس فقطيعته دينار واحد ورسمه دينار هكنا
قررى الديوان (والصيفية) خراج القصب الشامى دينار واحد والبطيخ الاسفر
والاخضر واللوبيا ثلاثة دنانير والسهم والقطن فقطيعتهما دينار واحد عن
الفدان (قصب السكر) قطيعته الديوانية عن كل فدان رأس خمسة دنانير وعن
كل فدان خلفة ديناران وثمن ونصف سدس دينار ومما يسهل فقه لم كانت
قطيعته الرأس خمسة دنانير والخلفة دينارين وثمنا ونصف سدس دينار مع كون
الثقفة على الرأس أكثر والمثقة أشد والجواب عن هذا السؤال انه لم يوجد فى
الديوان ما يعلم منه سبب هذه القطيعة ولم تقرر على هذه الصفة ويجوز ان
يكون مشايخ الكتاب لما علموا ان القصب الرأس يضاعف الارض ويعطى من
الوقوع فى الاعتصار ما لا يعطى الخلفة وكان المتحصل منه أكثر فضرروا الخراج
عليه أكثر ونسبوا المتحصل الخلفة من متحصل الرأس فوجدوه فى ذلك الوقت
ربعة وسدسه ورابع عشره فضرروا الخراج عليه دينارين وخمسة قراريط وهى
ربع وسدس ورابع عشر الخمسة دنانير فان قيل كيف قرر على الاول خمسة
دنانير كان الجواب لا رد ذلك أو فى قطيعة والقصب أغلى المزروعات فقيمة فقدر
هذا البلخ فى الديوان فاقرره على ما وجدوه وعمل به الخلفاء بعد السلف الى
الآن هذا ما تمخيلناه من العذر وتمخيلناه من الامر وقد فمخيلنا بل رغبتنا ان وقف
على هذا الفصل وكان عنده فيه شيء يخرج عما استنبطنا فى ان يذكره على
الحاشية فنسبوا الى نفسه (القلقاس) خراج الديوانى أربعة دنانير الفدان
وزرعيته من عشرة قناطير بالحروى الى ما حولها ويحصل منه فى الغالب من
خمس دينار الى ما حولها (الباذنجان) قطيعته ثلاثة دنانير ويزرع شتلا
تسكون قيمته دينارين وما حولها والمتحصل فيه على ما شرح فيما تقدمه (النيلة)
قطيعتها

قطيعتها ثلاثة دنانير وزير يهتامن تصف ويربع وية الى ماحولها والمتحصل
منه من ثلاثين ديناراً الى ماحولها (الفجل واللفت) خراجها دينار واحد في
القدان وزير يهتامن قدح الى قدحين (الحنص) قطيعته ديناران وزير يهت
شستلا تساو وزير يهت دينار الى ما يقارب ذلك (الكرب) قطيعته أيضاً
ديناران وتساو وزير يهت شستلا دينارين ويحصل منها ما يناهز عشرين ديناراً
(البصل) قطيعته ديناران وهو يزرع في مدة السنة ويقيم في الارض مدة شهر
وزير يهت من سبعة أرباب الى ماحولها فاما قطائع الاتجار فهي تختلف
 باختلاف اصنافها واسننها وأقل ما يكون على القدان في السنة الأولى ربع
دينار ويحمل صاحبه على ما عاقد عليه وفي السنة الرابعة ثلاثة دنانير وقد ترتب
على الصكرم خمسة دنانير القدان وعلى بعض الاتجار سبعة دنانير والقصب
انغارمى قطيعته اللدوانية ثلاثة دنانير عن كل فدان

(الباب السابع في ذكر الخيلان والجسور والفرق بين الجسور

السلطانية والجسور البلدية) *

ذكر أن عدة الخيلان القديمة بارض مصر ثمانية وهي خليج القاهرة وهو خليج
أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه حفره عمرو بن العاص بأمره وخليج
المرديسي وهو الذي حفره همامان لفرعون وخليج تغردمياط جأها الله تعالى
وخليج تغر الاسكندرية تحرسه الله تعالى وخليج منشا وخليج منف وخليج الفيوم
وخليج المنى وما في الاثان بذلك كبير منفعة وانما ذكرناه على سبيل الاختصار
وأكثر الخيلان والترع والجسور والاخوار بالوجه البحري فاما الوجه القبلي
فهي قليلة وفيه وقد ذهبت معالمها ودرست رسومها والذي جرت به العادة ان
تكون في مجالس المحروب ضرائب باسماء هذه الجسور المنار لها والترع
والاخوار واليوم الذي يفتح فيه ومدة إقامة المساء على كل ناحية وأوان سده
عنها وصرفه الى غيرها والمأثر عت في تأليف هذا الكتاب استرقت نمتخها من
الاعمال القريبة والشرقية وجزيرة قويسنا وجزيرة بني نصر والبحيرة وجوف
رميس والاعمال القبومية وعزمت على ذكرها ثم رأيت انه لا فائدة فيه وانه
ان اقتصر على البعض فكأن في ما علمت شيئاً فذكرت الجميع سودت الكتاب
بما لا معرفته من مهمات الكتاب فأضربت عن ذكره وضربت على يد الناسخ

عن تسطيره ومن أهم ما قدم الحديث فيه أمر خليف الاسكندرية بحماها الله
وامكان جرى الماء فيه صيفا وشتاء وهذا الخليج طوله من فيه الى منتهاه ثلاثون ألفا
وسمائة وثلاثون قصبة فأما عرضه فمختلف منه ماء قدره قصبتان وثلاث وحوالي
ذلك ومقام الماء فيه بالنسبة لكثرة النيل وقلته وزيادته ونقصه وحضر الى
جماعة من أهل الجزيرة وذوى المعرفة بأحواله وذكروا أنه اذا عملت من قبالة
منية يبعج الى يمين زلاقة مثل زلاقة اخنوبه استقرار الماء فيه جاريا الى الاسكندرية
صيفا وشتاء ورويت الجزيرة جميعها وجوف رميس والسقورا الشاسعة وزرع
عليه قصب السكر والقلقاس والنيلة وجميع الصنفي وجرى بحرى الشرق
والهجلة ونضاغت هيرالاد وعظم ارتفاعها وان الآت هذه الزلاقة بمسكنة
وأسباب عمارتها ميسرة لوجود التجارة في ربوة صا والطيب في البحيرة والقرافات
موجودة وقدر واعلى ذلك نفقة عشرة آلاف دينار فقلت لعل الماء اذا عمل ذلك
يكثرت في البحيرة حتى تعود كما سمعنا التعذر صرفه عنها وأجابوا بان الماء اذا كثر خرج
من بحيرات طاق قبالة مسجد به ويقع قبالة فوه وهو بحرى بين وسيو وفدشه
يلجأ وسدوسا وسنباد وتاهت وعليه الآن لهذه النواحي عدة سواقي دائرة
والفرق بين الجسور السلطانية والجسور البلدية * ان الجسور السلطانية هي
العامية النفع في حفظ النيل على البلاد كافة الى حين وقوع الغنى عنه وزوال
الخوف عليها منه ويتولاها المستقدمون من قبل الديوان * والجسور البلدية
هي الخاصة بالنفع بتاحية دون ناحية ويتولاها المقطعون والقلاحون
* والجسور السلطانية جارية بحرى سور المدينة الذى يجب على السلطان
الاهتمام لعمارتها والنظر في مصلحته وكفاية العامة أمر الفكرة فيه والجسور
البلدية جارية بحرى الدور والمساكن التي هي داخل السور فكل دار منها
يتنظر في مصلحتها ويلتزم أمر عمارتها

*) (الباب الثامن في المساحة وأحكامها والمتفق عليه الآن من أوضاعها

واقامة الدليل على فسادها والابانة عن موضع الخيف فيها

وذكر الطريق الى علم التحقيق منها*)

اتفق أهل مصر على ان معصوا أرضهم بقصبة تعرف بالحكمة طر لها خمسة
أزرع بالنجارية ففى باغ المسوح من الأرض أربع مائة قصبة سموا قدانام

اتفقوا

اتفقوا من تضرع باب الاقصاب على ما لا يجوز لاسلم ان ينفي كلمة فضلا من ان
يجري به فله وذلك انهم اذا وجدوا مثلاً مثلاً تكون قاعدتها عشر قصبات
أخذوا ونصف مجموع الساقين وضربوه في نصف ورابع القاعدة فكانت
المساحة اثنين وخمسين قصبية ونصف قصبية وفيهم من يدعي العدل فيضرب
نصف مجموع الساقين في ثلثي القاعدة فتكون المساحة ستاً وأربعين قصبية
وكل ما ذكره من الزائد عن ذلك ظلم لا يحل الاخذ به وحيل لا يجوز الدليل عليها
والدليل على صحة ما ذكرناه اننا لو فرضنا أرضاً مربعية طولها ثمان في قصبات
وعرضها ست قصبات ثمان في قصبات وأردنا مساحةها الضرب بينا احد الطولين
في احد العرضين وكانت المساحة ثمانية وأربعين قصبية فان قطعناها مثلثين
وأردنا ان نعلم القطر ضرب بينا احد الطولين في نفسه وهو ثمان في قصبات كان
أربعاً وستين قصبية واحد العرضين في نفسه وهو ست كان ستاً وثلاثين قصبية
وحصل من مجموعهما مائة وخمسة عشر قصبية وهو طول القطر وصار
المربع مثلثين كل منهما ثمان في قصبات وعشر قصبات وست قصبات فضرربنا
الثمان في قصبات وهي العمود في نصف القاعدة وهو ثلاث قصبات فخرج لنا أربع
ومشرون قصبية وعلمنا ان هذه المساحة صحيحة لان أصل مساحة المربع
ثمان وأربعون قصبية فقام الدليل وصدق البرهان ولو ضربنا هذا المثلث على
ما اتفق عليه الآن وبمقتضى ما ادعوه من العدل وهو احد ثلثي القاعدة
لكانت مساحتها ستاً وثلاثين قصبية وصار المربع على هذا اثنين وسبعين قصبية
وكان الزائد فيه ظلماً أربعاً وعشرين قصبية ومن ظلم المساح أنهم اذا وجدوا
أرضاً مربعية متفقة الطولين مختلفة العرضين مثل ان يكون طولها ثلاثين
ثلاثين ورأسها احد هما خمسة عشر والاخر عشرة أخذوا الهاشقة فأضافوها
الى الخمسة عشر مثلها ثم أضافوا الرأس الاخر وهو عشرة فصارت الجملة أربعين
فأخذوا نصفها وضربوه في أحد الطرفين فكان ذلك ثمانمائة والصحيح فيه ان
يجمع الطولان ويؤخذ ما اجتمع منهما فيضرب في نصف مجموع الرأسين من غير
شقة فيكون الخارج بالمساحة ثمانمائة وخمسة وسبعين لا غير وفي ذلك من الظلم
في الثلثين والجور والغاش ما لا يخاف فيه وأما ما اعتدوا به من ان هذه المساحة
وضعت على قصبية اتفق عليها صاحب الارض وزراعتها واسطع عليها وزراعتها

حدها فصار من شرط العقد فهو مغالطة لان الظلم في تضريب الاقصاب لا في
 مقدار طولها ومن ظلم المساح قسبة الدخول وجبر كسور الاقصاب ولما ادعوا
 التخرج والتجزؤ قالوا بما أخذ الشقة حتى تكون بين الرأسين أربع قصببات
 وبالمجلة فالمساحة تخرج مربعات ومثلثات ومدورات ومقومات ومطولات
 وذوات اضلاع وغير ذلك مما لا حاجة الى ذكره وهو الذي يحتاج منها اليه على
 ما جرت به العادة فالباقي المربعات والمثلثات والمدورات * فاما المربعات فهي
 تنقسم الى خمسة أضرب * الاول المطلق وهو المساوي الاضلاع القائم الزوايا
 ومضروب واحد اضلاعه في نفسه هو مساحته * والثاني المستطيل وهو المختلف
 الاضلاع القائم الزوايا واذا ضرب الطول في نفسه والعرض في نفسه كان المجموع
 للبلع وهو القطر ومساحته ما يخرج من مضروب طوله في عرضه * والثالث المعين
 المتساوي الاضلاع المختلف الزوايا ومضروب أحد قطريه في نصف الآخر
 مساحته * والرابع الشبيه بالمعين طولاه متساويان الا ان عرضه بخلاف اطوله
 ومضروب أحد اضلاعه في العمود الواقع على ذلك الضلع هو مساحته * والخامس
 المخرف وهو المختلف الاضلاع والزوايا ومساحته ان يقيم مثلثين ويجمع كل
 واحد منهما ويجمع ما يحصل منهما * واما المثلثات فهي ترجع الى ثلاثة اقسام
 الاول المتساوي الاضلاع قائم الزاوية واثنان حادتان ومجموع ضرب ضلعيه
 الاقصرين كل واحد في نفسه مثل ضرب الاول في نفسه وأقرب وجوده مساحته
 أن يضرب أحد الاقصرين في نصف الآخر * والثاني المختلف الاضلاع وهو
 المحاذ الزوايا ومجموع ضرب ضلعيه الاقصر كل واحد منهما في نفسه أكثر من
 مضروب الاول في نفسه وأحسن وجوده مساحته ان يضرب العمود في نصف
 القاعدة فهما يخرج كان المساحة * والثالث المتساوي الساقين المنفرج الزاوية
 واثنان حادتان ومجموع نصف ضلعيه أقل من مضروب الاطول في نفسه وضرب
 العمود في نصف القاعدة وهو ساري الجميع ومساحة ذلك باب آخر وهو ان تجمع
 جوانب الثلاث ثم تحفظ نصف ما اجتمع وتظر كم فضلة على كل جانب فتضرب
 الفضول بعضها في بعض ثم يضرب الذي اجتمع في الذي حفظت وهو النصف
 ثم يأخذ جذره وهو المساحة واما المدورات فالأمر فيها على ما تبين نسبة قطر
 الدائرة الى محيطها كنسبة سبعة الى اثنين وعشرين بالتقريب فيكون محيط

الدائرة مثل القطر ثلاث مرات وسبع مرة فاذا قبل دائرة قطرها عشرة كم محيطها
فاضرب العشرة في اثنين وعشرين واقسم الخارج أبدا على سبعة يخرج احد
وثلاثون وثلاثة اسباع وهو المحيط فاذا ضرب نصف القطر في نصف المحيط خرج
ثمانية وسبعون وأربعة اسباع وهو مساحة الدائرة فان قبل دائرة محيطها مائة
وعشرة كم قطرها فاضرب المحيط في سبعة يخرج سبعة مائة وسبعون اقسم ذلك
على اثنين وعشرين يخرج خمسة وثلاثون وهو القطر

*(الباب التاسع فيما اصطلح عليه من بدل الغلات وما اعتبر من عدة
اصناف يجب الاطلاع عليها وضرائب يتقن الكاتب
بعلمها لا بل يجب عليه الاطاعة فيها)*

اما بدل الغلات بفقرت العادة ان يبدل أردب القمح بأردنين شعيرا أو بأردب
ونصف فولاً وبأردب حصا وبأردب ونصف جلبانا وأردب الشعير بنصف
أردب قمح وثلاثي أردب فول ونصف أردب حص وثلاثي أردب جلبان وأردب
الفول بثلاثي أردب قمح وأردب ونصف شعير او ثلاثي أردب حص وأردب جلبان
وأردب المحس بأردب قمح وأردب بين شعيرا وأردب ونصف فولاً وأردب ونصف
جلبانا وأردب الجلبان بثلاثي أردب قمح وبأردب ونصف شعير او بأردب فولاً
وبثلاثي أردب حص والجمع بين المحوطة والانصاف ان يسر كل من لاصناف
ويعتد بالصف نصف على نسبة ثمنه من الآخر * ومن غرائب الضرائب ان الحمل
البيقم الاميري والكر كم ستمائة رطل بالمصري والحمل القطن المحلوج
خمس مائة وثلاثة وخمسون رطلا وثلاث بالمصري أو بالجرور والليثي والتينسي
وما يطرح من الظروف والشكاثر والتمراب وكل ما هو في هذا المعنى وما ينظر
اليه بما تضمنته الضرائب التي لم يورخ علمها في هذا الكتاب ولانه أمر ماله
حد وقصدنا الاختصار على الاختصار والمهم الذي لا يوجد موضعه في كشف
عنه بما يأتي بيانه وهو الاجناد من الاتراك والاكراد والتركمان والماليك
دينارهم اقطاعي كامل ويقال جندي والكناية ومن يجري مجراهم دينارهم
نصف دينار اقطاعي والغزاة والقواد ومن هو في معناهم دينارهم ربع دينار
هيئا والعربان الامن شذ منهم دينارها ثمن دينار جندي البسر الكامل
في اللذين عبارة عما يعلق في حوالة الاجناد وهر عن كل دينار واحد جندي

أردب واحد وثلاث أردب قمح وثلاث أردب شعير والسعر المأمور به عن كل دينار
واحد جندى أردب واحد والثلاثان قمحا والثلاث شعيرا والمحوالة على بيت المال
في مستحق الاجناد كل دينار جندى ربع دينار وعينا على سبيل المصالحمة ومنهم
من أحبل عن الدينار بثلاثي دينار وعينا وبثلاث دينار على ما يؤثر به الآن الزمان
صار الآن شأنها

* (الباب العاشر) *

في ان الاحكام الديوانية توافق الاحكام الشرعية من وجه وتخالفها من وجه
ومسائل تتعلق بذلك الاحكام الديوانية تغيير مباحة لكثير من الاحكام الشرعية
وهي تتفق معها من حيث استئجار وضمان ما لا شبهة فيه منها كالرباع
والمركب وأراضي الزراعة والنحو الى اذا كانت من اسماء معينة لعدم معلومة
وما هو في هذا المعنى وتخالفها من حيث تضمين ما لا يجوز تضمينه مثل الزكاة
والوارث والمجاموس وابقار الخيول والاعنام والتحل والساتين وما هو في
معنى ذلك وقد يكون العقد صحيحا والضممان صريحا الا ان الفاظ الكتاب غير
جارية على وفق الالفاظ الشرعية فلا يجبرى كتاب الشروط بفسد العقد من
هذا الوجه في الجملة فان هذه الاحكام المشار اليها قل ان تكون خالصة من مجموع
الامرين وبفسدان تكون خالية من كلا المجالين * وما يختلف فيه المحكم ان
الضامن من غير الديوان ان يكاف المدعى عليه اثبات دعواه وان يعجز في
ابطال نفس العقد والديوان لا يخرج به عما اقتضاه خطه وامضاء عليه شرطه
فيأخذ به بالسلطنة ويتناوله بالذمة هذه لمحة مما يقع فيه الاتفاق والاختلاف
واذا كان يتولى الديوان فطره مزية قدر على ان يتخلص مما يلبسه طارا
ويكسبه في الآخرة نارا فحينئذ يمتنع وتقوى حجة ويحتاط لسلطانه ويأخذ
بالحق لديوانه * وما ينبغي ان يكون الكاتب على علم منه أحكام لا يتخلو وقت
من جربها فيه وهي الشرط في متسلم الاقطاع ان يخرج منه كهيئة يوم دخوله فيه
فاذا كان المقطع المنفصل قد أفتق شيئا من مال اقطاعه باقامة جسر لعمارة السنة
التي انتقل الحيز عنه لها ما لم يدخل على نظيره كان له استعادة نظيره بنقته من
المقطع * الثاني اذا كان مقطوع ناحية لسنة تسعين وخمسمائة وله فيها قصب مسكر
وأقطعت الناحية لاستقبال سنة احدى وتسعين وخمسمائة فغيره كان لا يقطع
الاول

الاول ان يسقى قصبه ويحلى منه الارض ان كان رأسا في عاشر سنس فان كان
خلفه كان فيها بين أربعين ان سقاها وجب عليه ان يحلى الارض منها في عاشر طوبه
ومنى انقضى احد الاجلين والارض مشغولة باحد القصبين وجب العقد للمقطع
الثاني ومردناران وثمن ونصف سدس وان لم يبق المقطع الاول خلفه فقد
نزل عن حقه فيها وكان المقطع الثاني بالخيار في ان يسقيه او يستغلها أو يحلى
الارض منها لينتفع بمائزعه فيها ويسقى حق المقطع الاول منها وله ان يعصر
أعني المقطع الاول القصب المشار اليه في المعصرة الديوانية بأبقارها وعددها
وآلاتها والنفقة من ماله فاما المحاصيل الديوانية فالذي حرت به السادة فيها ان
يؤخذ الشهادة على المقطع أو ثوابه بقيمة ما تسلمه منها بالقيمة المشهود عليه بها اذا
نظم العامل المحاسب وامتنع المشارف من الكتابة عليه واعتذر بأنه غير صحيح
وانه اذا رجع فيه الى الحق كتب خطه وألزم بان يكتب عليه بالصحيح ما ثبت
عنده منه على ما يشهده به عليه ومنع من الامتناع الى ان يصلح الحساب على
وفق ما عنده ثم طواب العامل بأضار ما يبريه من شراهد ما لم يشهده المشارف
فان أحضره والا أخذنا بالخروج منه اذا استخدم كاتب على جهة تقديم مشاهرة
ورسم غلة مشافهة وقرر تحضيرها واتفق تفاوتها واستخرج ما استجد من هلالها
ثم صرف بغيره عن ادراك الغلة وأوان تحصيلها حسن ان يطلع الثالث من رسم
الغلة ولم يستخدم بعده الثالثان لان تعب الاول في التحضير قبالة تعب الثاني في
التحصيل ولزم الثاني من ذلك نظم المحاسب وما سقط عن الاول فيكون
عليه ضعه فاما على من تقدمه ولهذا يعطى الثالث والا نحو الثالثان وان دفع
المستخدمون المحاسب الى الديوان واتفق عدمه منه وجب عليهم اعادته فعه
نسخة الاول وان كانوا قد صرفوا عن الخدمة اذا استجبل المزارع أرضا على ان
يزرعها مشاطرة بعد ان شملها الري ثم تقرر منها شيئا وجب عليه القيام بخرجه
بالنسبة لمحصل المشاطرة وفدن جميع الارض فان شرط له المقطع اعفاء من
العشر وجميع الرسوم وجب على المقطع ان يقوم بالعشر لن يحسبه الديوان به
على نسبة التحصيل فان لم يذكر العشر في العجل وذكر جميع الرسوم طوب
المزارع بالعشر وأخذ بالخروج منه ولم يقبل دعواه ان العشر على الشرط تركه
له مما يشنع به على المستخدمين ان يقال لهم يأخذون الزكاة من الترابي

والمخوالى من المسلمين والسبيب في ذلك ان الاغنام أو غيرها من الماشية مما يجب فيه الزكاة أو يكون للرجل المسلم في يد وكيل أو خولى نصراني أو يغيب المالك فيأخذ ذلك الوكيل بالقيام بالحق ويكون الرجل المسلم ضامنا لبعض الذمة من المستخدمين بما وجب عليها من المخوالى ويماطل بما ترتب في ذمته وكثيرا مايجرى هذا وكل ذلك غير مناف للحق الموثر ولا يخالف للشرع الا طهره وما يشنع به على مستخدمى الرصافة انهم أخذوا عن خمسة دنانير عن دينار ويستشهدون على صحة هذه الدعوى بما تشهد به ختمات المستخرج ويقف على ذلك من لا يعلم المرفية والجواب عنه ان الزكاة واجبة ببلوغ النصاب عشرين دينارا لا نعتقاد المحول ومهما زاد عنه كان بحسابه وهذا رجل طويل بزكاة خمسة وعشرين دينارا فاحضر من يده موصولا بزكاة عشرين دينارا ووجب عليه عن زكاة خمسة دنانير عن دينار ولم يقم به فاحذ منه الآن وأفراد الحساب اتفق المستخدمون الآن على نظم الختمات بالمستخرج والمجرى واعتذر واعن ذلك بأنهم أخرجوا مصولات من أيديهم وسلموها الى من يستخرجها ويحلها اليهم وانهم يخشون ان يوردوها في المستخرج فتساق الى المحاصل أو يهلكوا ذكراها ويحضر مصولاتها فيشنع عليهم بانه ساقط وهذا الفعل فيه مضرة على الديوان لا يجب لمن يتصرف فيه ان يقرهم عليها واذا كان المجرى للخدمة مما قالوه فيكون في اوراق مفردة يقال فيها والمعلول على ما يحقق بالاستخراج فينظم به تالى الختمات التي نظمت للخدمة من الخيف على الديوان ان ينزل فيه جندى من أصحاب الامراء عوضا عن فلان يصرف من غير تعيين اسمه والمخوطة فيه ان يعين اسم المصروف فيقال فلان عوضا عن فلان ويشرح سبب صرفه وكذلك عرض أجناد الامراء على جاء كياتهم من غير تعيين اقطاعهم اذ فيه مضرتان على الديوان والاجناد اما على الديوان فذلك اذا كانت الاقطاعات معينة هذا ما وجدناه وكفى أصله ختماء والمجد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى

(٢٩)

(يقول راجي عفوا الغفار محمد بن أحمد النجار)

قد كل هذا الكتاب المستطاب طبعا وجعل شكلا وحن وضعنا فقه
كتايبا نفيسا وروضا في بابه أنيسا مع ما اشتمل عليه من مهمات أحكام
مصطلحات الدواوين وعوائد السابقين في الزراعات ونواحي الجهات وغير
ذلك مما يزيد المؤرخ المجدي في معرفة الفرق بين ما كان وما اصطلحوا

عليه الآن معصما على أصله وان لم تجد الا نسخة واحدة من مثله

شاكر مطبعة إدارة الوطن الجميلة ذات الفوائد العامة

الجميلة على احيائها فنون العلم والادب

والناسف فيها من نفائس الكتب

وكان ذلك في الرابع من شهر

رجب سنة ١٢٩٩ من

الهجرة النبوية على

صاحبها أسنى

السلام وأتم

التحية

م

ol.
2
5

Bibliotheca Alexandrina



0419794